

أفعى الخليج العربى المشروع الإماراتى الملامح والتحدىات

الكاتب

د. فواز الشمري

مقدمة

شهد العقد الأخير حالات من الصعود والهبوط لعدد من القوى الإقليمية في المنطقة، ففي حين كانت مصر والعراق وسوريا بالإضافة إلى السعودية دولاً ذات ثقل سياسي واستراتيجي في المحيط الإقليمي، فإن التحولات الإقليمية ومنذ غزو العراق وما تبعه من أحداث، قد أحدثت تراجعاً واختلالات كثيرة في المنطقة، ما ترك فراغاً في الساحة السياسية مهّده لصعود بعض القوى الأصغر حجماً، لتلعب دوراً أكبر من حجمها وثقلها الجيوسياسي، لتصبح الإمارات واحدة من أبرز اللاعبين الجدد، وتؤثر بشكل كبير في المسارات السياسية للمنطقة العربية، متخذة عدداً من الآليات والوسائل لتنفيذ ما بدأ واضحاً أنه مشروع سياسي ممتد في المنطقة. وترجع أهمية دراسة المشروع الإماراتي لكونها فاعلاً إقليمياً نشطاً، وحليفاً مقرباً من أمريكا، ولتنامي المؤشرات الدالة على مساعي الإمارات لبناء إمبراطورية مصغرة على سواحل البحر الأحمر وتقوم القرن الأفريقي، بالتوازي مع ريادتها لجهود محاربة التيارات الإسلامية، وإدارة مخططات الثورة المضادة في مصر وليبيا واليمن والسودان، وغيرها من دول الربيع العربي، إضافة إلى حالة التطبيع المتسارع والكامل التي تبنتها دولة الإمارات في الآونة الأخيرة، لذا صار من المهم دراسة مشروع الهيمنة الإماراتي، وعوامل قوته وضعفه، وآفاقه المستقبلية.

مدخل

مع تقلص النفوذ البريطاني بمنطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت عدة دول جديدة على الخارطة، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تأسست في عام 1971 من اتحاد ست إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، ثم انضمت لهم في العام التالي إمارة رأس الخيمة، بينما رفضت البحرين وقطر الانضمام آنذاك لهذا الاتحاد. وتبلغ مساحة الإمارات 83600 كم²، وتمتلك ساحلاً يطل على الخليج العربي بطول 644 كم. ويعيش على أراضيها ما يزيد عن 6 مليون نسمة، تبلغ نسبة الإماراتيين منهم 24% أي قرابة المليون ونصف مواطن.

وتشغل الإمارات المركز السابع عالمياً في قائمة منتجي البترول، وتحوز أراضيها نسبة 8% من احتياطي النفط المؤكد عالمياً.

تُحكَم الإمارات بنظام ملكي وفقاً لدستور اتحادي، حيث يختار رئيس الدولة ونائبه (يشغل أيضاً منصب رئيس الوزراء) من حكام الإمارات السبع أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، الذي يعد بمثابة السلطة العليا، والذي يختص برسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة. وتتمتع الحكومة الاتحادية بسلطات محددة وفقاً للدستور، بينما تتمتع حكومات الإمارات السبع؛ كل على حدة بسلطات واسعة، فتحفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وثرواتها المعدنية وعلى أمنها الداخلي.

تعد إمارة أبو ظبي هي الإمارة الأكبر من حيث المساحة الجغرافية، والأكثر ثراءً، حيث تملك 94% من احتياطي النفط الإماراتي، كما تدفع أبو ظبي القدر الأكبر من الميزانية الاتحادية مما يتيح لها الهيمنة على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإماراتية. وقد استقر العرف على أن يكون حاكم أبو ظبي هو رئيس الإمارات، فتولى الشيخ زايد آل نهيان حكم الدولة منذ تأسيسها حتى وفاته عام 2004، ثم خلفه ابنه خليفة بن زايد. ويعد ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد هو الحاكم الفعلي منذ مرض شقيقه. وتأتي دبي في المكانة الثانية بالدولة من حيث الوضع السياسي والاقتصادي، ويشغل حاكمها منصب رئيس الوزراء.

وقد اتسمت السياسة الخارجية الإماراتية منذ تأسيس الدولة وطوال فترة حكم الشيخ زايد بالهدوء، والحرص على استثمار علاقات الإمارات الدولية لتحقيق مكاسب اقتصادية، والاكتفاء بالتماهي مع ثوابت التوجهات الخليجية وبالأخص السعودية تجاه الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

بدايات التغيير (صعود محمد بن زايد):

بدأ المناخ السياسي العام في الإمارات يتسم بالتوترات منذ صعود ملف خلافة الشيخ "زايد آل نهيان" إلى الواجهة، مع مرضه وإصابة "خليفة" ولي عهده بمرض في القلب بعد عملية أجراها عام 1995، وحيث إن الشقيق الآخر، نائب رئيس الوزراء "سلطان بن زايد"، لا يتمتع بالكاريزما الكافية لتجاوز المعارضة لتوليه السلطة داخل عائلة "زايد" نفسها، فقد كان التوتر يحتدم مع المنافسين المترقبين في دبي، مع قرب خلو مقعد رئيس الإمارات، ومن سيكون ولي العهد. هذا كان وراء صراع خفي لاختيار وجه مقبول لآل مكتوم، في ظل دستور يعطي الرئاسة نظرياً لآل زايد.

في ذلك الوقت كان الشيخ "خليفة"، أكبر أبناء "زايد"، يميل دومًا مع والده إلى المدرسة الفرنسية،

خاصة مع الصداقة الجامعة بين الأخير وبين الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، بينما كان ميول "آل مكتوم" حكام إمارة دبي والمستحودين على رئاسة الوزراء إلى بريطانيا، أي أن الاتجاه الإماراتي كان أوروبياً بامتياز، مع علاقات اقتصادية وثيقة العرى بين دبي وطهران لا يمكن المغامرة بفقدانها. وسط اللعبة كان هناك شاب يخطط لتغيير كل ذلك، ونقل الدفة بأكملها إلى واشنطن، والأهم هو تأمين وصوله إلى مقعد ولي العهد، أو بالأحرى مقعد الحاكم الفعلي للإمارات، مع ضعف "خليفة" المرشح الأول المتوقع، ما يعنيه هذا حال نجاحه من بداية تنفيذ أجندة خاصة سيعاني منها الشرق الأوسط كاملاً وطويلاً.

كان الشاب "محمد بن زايد"، الشاغل لمنصب رئيس أركان الجيش الإماراتي في حينها، يدرك أن واشنطن لا تمنح مباركتها مجاناً، وأن الأمور تحتاج إلى تقديم ضريبة الولاء إن جاز التعبير، لذا، وعلى مدار عامين، أدار "محمد بن زايد" إحدى أكثر المفاوضات تعقيداً وقتها، مفاوضات قاضية بشراء 80 طائرة من طراز "إف 16 بلوك 60" ضمن ما سوقه على أنه خطة شاملة لتحديث سلاح الجو الإماراتي، خطة ستكلف وقتها الخزنة الإماراتية مبلغاً هائلاً يقدر بسبعة مليارات دولار، إلا أن المفاوضات لم تقتصر على أحاديث ودية حول "كعكة الطائرات المليارية"، وإنما تعدتها وتحديداً أثناء زيارته بصحبة والده المريض لواشنطن، إلى محاولة تأمين ولاية العهد وحكم الإمارات الفعلي. لم يرض "آل مكتوم" عن الصفقة، ورأوها هدراً بالغاً لأموال الدولة، فضلاً عن كونها ستفتح باباً يجلب الأميركيين إلى بلادهم، ما يعنيه هذا من إفساد علاقات "دبي" مع إيران، ورأوا أنه وإن كان لا بد من الصفقة فليحصلوا على مقاتلات "يوروفايتر" من حليفهم الأقرب والأكثر موثوقية لهم "لندن"، بينما مال الرئيس المريض "زايد" وولي عهده "خليفة" إلى "باريس" ومقاتلات "رافال" التي تنتجها شركة "داسو" الفرنسية، إلا أن "محمد بن زايد" تحرك في الظل ببراعة لتأمين الصفقة عبر زيارات متكررة لواشنطن، إلى أن نجح في ذلك في عام 1998، ليوقع عليها "خليفة" ويمنح أخاه "محمد بن زايد" هدفه الأكبر، ويوجّه إلى "آل مكتوم" ضربة موجعة أيضاً.

كانت الولايات المتحدة تبحث عن موطئ قدم لها في الاتحاد النفطي، وكان الأمير الشاب يبحث عن حلفاء يدعمون طموحاته للصعود إلى السلطة، لذا فإن الصفقة كانت رابحة لكلا الطرفين. وبفضل الدعم الأميركي الذي حظي به الأمير الشاب، الذي ظهر بوضوح أنه الرجل المفضل بالنسبة إلى البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية، ومع نفوذه الداخلي المتزايد، ضمّن الشاب محمد مقعد ولاية العهد

كثمن لتولي أخيه غير الشقيق خليفة رئاسة البلاد في أعقاب وفاة زايد الأب.

بإمكاننا أن نعد صعود محمد بن زايد كان نقطة التحول الفعلية لبلاده إلى واشنطن، وأن صفقة الطائرات كانت البداية الفعلية لرحلة تُوجت بتحويل واشنطن لمستنقع أموال ورشاوي وشبكة مرتزقة إماراتية هائلة تهاجم بإشارة بسيطة أي هدف، رحلة امتدت لأكثر من 20 عاما، حيث لم يكن خليفة بن زايد، الرئيس الفعلي للبلاد، حتى وفاته، بل لم يكن أكثر من رئيس شرفي من وجهة نظر الكثيرين. ومنذ صعوده إلى ولاية العهد، واصل "محمد بن زايد" تعزيز نفوذه في واشنطن، في الوقت الذي كان يرسخ فيه سلطته أيضًا داخل سائر إمارات الاتحاد.

الفصل الأول

أدوات الإمارات وآلياتها لتنفيذ مشروعها

• أولًا: المال:

تنهج أبو ظبي سياسة "المال مقابل الولاء" لتنفيذ أجندتها ، وهو ما تتبعه مع الكثير من الدول التي تعاني من هشاشة في بنيتها الاقتصادية والسياسية بوجه عام، حيث تكون الأجواء مهيأة لإعادة هيكلة القرار السياسي في حال ضخ الملايين من الدولارات والمنح والمساعدات التي تنتشل تلك البلدان - ولو مؤقتًا - من مأزقها الاقتصادي.

وهذا ما حدث مع مصر وغيرها من دول الربيع العربي، إذ شكل الدعم المالي لمصر على سبيل المثال حجر الزاوية في قدرة الجيش على إحداث انقلاب في السلطة، إذ لولا المال الخليجي وفي المقدمة مال الإمارات، أو بتعبير الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الرز" لما استطاع الجيش في مصر الاستمرار في السلطة، بل يمكننا القول إنه لولا المال الخليجي ما كان لهذا الانقلاب أن يحدث من الأساس.

لم توظف الإمارات المال لدى الدول الفقيرة فقط، بل سعت لكسب ولاءات سياسيين ولوبيات نافذة في دولة صنع القرار "الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من العواصم الغربية، وقد كشفت التسريبات العديدة للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة عن حجم النفوذ الذي يتمتع به الرجل في دوائر سياسية ودبلوماسية وبخفية وإعلامية أمريكية، واستخدامه لهذا النفوذ من أجل دعم السياسة الإماراتية في المنطقة خلال الأعوام الماضية. وقد استخدم العتيبة في ذلك المال السياسي وشراء ولاءات سياسيين، ودبلوماسيين وإعلاميين وباحثين.

في نهاية عام 2017 كتبت مجلة Foreign Policy تقريراً بعنوان "الإمارات تدفع لضباط سابقين في سي آي إيه لبناء إمبراطورية تجسس في الخليج". وقال أحد الموظفين السابقين للمجلة، إن المال كان رائعاً «لقد كان 1000 دولار في اليوم، وبممكنك العيش في فيلا، أو في فندق 5 نجوم في أبو ظبي». إنها تدفع المال للجميع؛ للدول للأفراد للمؤسسات مقابل كل شيء؛ تجسس كسب ولاء، وفي

الأخير العمل من أجل مشروعها الكبير. الكثير من المال والقليل من الوقت كفيلا بتغيير كل شيء، يبدو أن تلك القاعدة هي ما يؤمن به «ابن زايد» ورجاله في واشنطن، الذين ينظر إليهم اليوم في العاصمة الأمريكية كمصدر غير محدود للمال اللازم لتمويل أي شيء.

• ثانيا الإعلام:

لا يخفى على المتابع للشأن العام أن دولة الإمارات تمتلك ترسانة هائلة من وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، في مدينة دبي للإعلام وشقيقتها في أبو ظبي والفجيرة، إلى جانب مدينة دبي للإنترنت حيث المقر الإقليمي لشركة "تويتر"، فضلا عن إمبراطورية من الإعلام الحكومي في أبو ظبي ودبي تحديدا. سلطان الجابر، وهو المسؤول عن نحو 30 ملفا استراتيجيا وحيويا في الدولة، ورئيس المجلس الوطني للإعلام، كشف أن عدد المؤسسات الإعلامية المرخصة في المناطق الحرة بالإمارات يبلغ 38 محطة إذاعية و180 محطة تلفزيونية و54 صحيفة ومئات المجلات. وأكد أن المجلس وقع مذكرات تفاهم مع هذه الجهات لمراقبة محتواها، وأن سلطة المجلس على تلك الجهات لا يقتصر فقط على منح التراخيص، بل إن المجلس يعد كذلك أداة رقابية على محتواها.

ومع دخول الإمارات في مرحلة الترويج للتطبيع مع إسرائيل تم تدشين مؤسسة إعلامية جديدة تعرف بـ "أكاديمية الإعلام الجديد أو New Media" تُعرّف نفسها عبر موقعها الإلكتروني بأنها "مؤسسة تعليمية تطرح مجموعة واسعة من البرامج العلمية في مجال الإعلام الرقمي باستخدام تقنيات التعليم عن بعد"، وتستهدف "تعزيز مهارات المنتسبين لبرامجها المتنوعة بهدف تخريج أفراد مؤثرين ومبدعين مؤهلين لقيادة قطاع الإعلام والمحتوى الرقمي". افتتح الأكاديمية نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، في يونيو 2020.

الفريق الرئيسي من الخبراء والمتخصصين القائمين على المؤسسة معظمهم أجنبي، فيبينهم كيب غاردنر، الذي قاد فريق الإعلام الرقمي للحملة الرئاسية للرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، وكذلك نيل باتل المتخصص في التسويق الإلكتروني، والذي ألف كتاباً في مجال تخصصه، صنف بعضها أكثر الكتب مبيعاً في قوائم صحف أمريكية مثل The New York Times (زار نيل إسرائيل في مايو/أيار 2015 ضمن جولة عمل، استضيف حينها في وسائل إعلام إسرائيلية وشبكات استثمارية بينها Viola Group، وهي مجموعة إسرائيلية استثمارية في أسهم الشركات التكنولوجية)، بالإضافة

لمتخصصين آخرين في مجالات صناعة البودكاست ويوتيوب وتحرير الصور والفيديوهات وصناعة الأفلام الرقمية.

في سبتمبر 2020 كانت المرة الأولى التي تدين فيها اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها المعروفة بـ BDS، نشاط أكاديمية "نيو ميديا" الإماراتية التي أنشأها حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم قبل شهرين فقط من بيان لجنة المقاطعة.

بيان الإدانة والمقاطعة جاء بعد أسابيع من اتفاق التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي، وقد ركزت لجنة المقاطعة فيه على المطالبة بمقاطعة برنامج "Nas Daily - ناس ديلي"؛ وقالت اللجنة إنه "يهدف لتوريط صانعي المحتوى والمؤثرين في التطبيع مع إسرائيل والتغطية على جرائمها" - حسب تعبير الحركة الفلسطينية -.

واعتبرت أن مشروع "ناس ديلي" والمشاريع المماثلة تهدف لـ "استعمار العقول العربية وترويج القبول بالاستعمار الإسرائيلي للأرض العربية كقدر، ضمن خطوات عدّة لتصفية القضية الفلسطينية وتبييض جرائم الاحتلال".

لجنة المقاطعة التي أيدتها معظم القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية بعد إنشائها في العام 2005، أشارت إلى أن إسرائيل ومعها الأنظمة العربية المطبوعة تحاول "اختراق وعي الشعوب العربية المؤمنة بأن تحرّرها وتقدّمها ونضالاتها من أجل العدالة مرتبطة بحرية الشعب الفلسطيني".

بيان اللجنة أضاف أن "إسرائيل تنفق مبالغ هائلة على حملات إعلامية تطبيعية مضلّلة من خلال نشر محتوى (غير سياسي) يُظهر إسرائيل وكأنها دولة طبيعية متطوّرة يمكنها مساعدة (جيرانها) العرب بعيداً عن كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية والعداء التاريخي معها كنظام استعماري وعنصري".

أما في نقطة إشارتها إلى أكاديمية New Media الإماراتية، فقد أدانت تمويلها لبرنامج "ناس ديلي" الذي كان يهدف إلى تدريب 80 صانع محتوى عربي من خلال "أكاديمية ناس" التي تضمّ إسرائيليين من ضمن طاقم الإشراف والتدريب الذي يرأسه الإسرائيلي جوناثان بيليك، وذكرت لجنة BDS مثلاً عن صانع المحتوى نصير ياسين، الذي يصور الصراع مع إسرائيل كصراعٍ بين طرفين

متكافئتي القوة، ويتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني - بحسب الحركة الفلسطينية - .

وقد اعتبرت لجنة المقاطعة أن "الدعم من قبل النظام الإماراتي الاستبدادي يشكّل تواطؤاً صريحاً في الجهود الإسرائيلية لغزو عقول شعوبنا وتلميع جرائم نظام الاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، فضلاً عن تسويق اتفاقية العار التي أبرمها النظام مع الاحتلال"، وذلك في بيانها المنادي بمقاطعة البرنامج وداعميه، والتي اعتبرتها واحدة من أنجح حملاتها للمقاطعة في عام 2020.

تستغل الإمارات تلك الترسانة الإعلامية في تحقيق أجندها المختلفة، فتستطيع أن تملأ الساحة الإعلامية صحباً تجاه حكومة ما أو رمز سياسي إذا ما قررت الإمارات ذلك، سواء كان هذا مديحاً أو هجوماً، وثمة عشرات الأمثلة على ذلك؛ منها على سبيل المثال الهجوم على الحكومة المغربية حيث أطلقت حملة إعلامية للهجوم على رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، واتهامه بالفشل في مواجهة وباء كورونا. وعكس التركيز على العثماني، باعتباره زعيم حزب إسلامي، تناصبه الإمارات العداء الإيديولوجي ولا يخدم مشروعها في المنطقة المغاربية، ومثل ذلك يمكن أن يقال في تونس وحزب النهضة وعلى رأسه الغنوشي، في مقابل دعم حلفائها أمثال العقيد المتقاعد خليفة حفتر الذي أعلن عن حملته التي سماها "الكرامة" من منصات الإعلام الإماراتي.

• ثالثاً: الاختراق السياسي:

تقوم فكرة الاختراق السياسي في العقلية الاستراتيجية الإماراتية على التسلل داخل أنظمة الحكم، ودعم الأطراف المتوافقة مع رؤيتها وتكوين صلات استراتيجية معها، سواء أدرك الطرف المخترق تلك الخطة أم لم يدركها، ولا مانع من استخدام القوة الخشنة ودعم بعض المؤسسات لإحداث انقلاب عسكري، أو ناعم بدعم أشخاص أو أحزاب موالية لها للهيمنة على السلطة. وقد سعت دولة الإمارات لتحقيق اختراق سياسي للدول المركزية في المنطقة ومحاولة التأثير في سياساتها الخارجية بشكل يتناغم مع أهداف مشروعها، لذا كان التركيز على مصر أولاً، والسعودية لاحقاً، ثم حصار مراكز دعم وتأييد "الربيع العربي" للتخلص منها، وخاصة تركيا وقطر.

ففي الحالة السعودية على سبيل المثال: لا يمكننا القول إن ثمة مشروعاً سعودياً إماراتياً، بل هو مشروع إماراتي خالص، وأي تجاوب من قبل الأنظمة أو القيادات في دول المنطقة للسياسة الإماراتية

في حقيقته نوع من الخضوع للتأثير الإماراتي وإن كان ينظر إليه من الأطراف الأخرى على أنه نوع من العمل المشترك في إطار تبادل مصالح. يبرز هذا جليا في الحالة السعودية؛ إذ تبدو السعودية كنظام مكتوف اليدين إزاء الأطماع الإماراتية، خاصة في الحالة اليمنية؛ فمع وجود تباين في وجهات النظر ومحاوله النظام السعودي الحد من التغول الإماراتي في اليمن إلا أن الأخيرة في النهاية نجحت في تحقيق أطماعها في اليمن، من دون إمكانية حقيقية للسعودية حتى الآن من إيقاف ذلك المشروع. يأتي ذلك في سياق توظيف توريث الحكم لولي العهد محمد بن سلمان، الذي هو في حاجة ماسّة إلى خبرة أبو ظبي لدى دوائر الحكم الغربية والأمريكية خاصة، وكذلك في إدارة شئون الحكم الداخلية والتخلص من الخصوم المحتملين.

والحقيقة أن الإمارات استطاعت اختراق المملكة سياسيا وتجييش قدراتها وثقلها الاقتصادي والسياسي ومكانتها الدينية للحصول على الدعم لتحقيق طموحات ومشروع أبو ظبي في المنطقة، وتقزيم دول المملكة وإنقاص مواطن القوة الناعمة لديها. وإضعاف دورها الإسلامي والدعوي في ذات الوقت!

ويؤشر لذلك أيضا محاولات الإمارات لاختراق النظام السياسي في سلطنة عمان إبان حياة السلطان قابوس، حيث تم الكشف عن محاولة تجسس أعلنت عنها سلطنة عمان في عام 2011 فقد ذكرت وسائل الإعلام العمانية وقتها عن “تفكيك شبكة تجسس إماراتية تستهدف نظام الحكم في عمان وآلية العمل الحكومي والعسكري”. وحينها احتوى أمير الكويت السابق، الشيخ صباح الأحمد الصباح، الأزمة التي كادت تفكك مجلس التعاون الخليجي؛ عبر اصطحاب ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد إلى السلطنة وتقديمه اعتذاراً مباشراً للسلطان قابوس بن سعيد.

فالإمارات لم تترك دولة من دول المنطقة إلا وحاولت اختراق مجالها السياسي وكسب ولاءات بعض أصحاب القرار لصالح طموحاتها السياسية.

ولم تسلم الدول الكبرى من محاولات الاختراق هذه، فقد سعت الإمارات أيضا إلى التأثير على السياسة

الخارجية الأمريكية، وقد ألقّت السلطات الأمريكية القبض على توماس باراك، رجل الأعمال

والمستشار المقرب من الرئيس السابق دونالد ترامب، بتهمة العمل لصالح حكومة أجنبية، وهي الحكومة الإماراتية، من دون أن يصرح عن هذا النشاط، كما يفرض عليه القانون الأمريكي.

وقد سبق لبارك أن عمل مستشاراً غير رسمي في حملة الرئيس السابق ترامب عام 2016، قبل أن يتم تعيينه رسمياً رئيساً للجنة المنظمة لحفل تنصيب ترامب، الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة. وأشار مساعد وزير العدل لشؤون الأمن القومي، مارك ليسكو، في بيان صحفي، إلى أن "توماس باراك متهم مع شخصين آخرين بمحاولة توجيه دفة السياسة الخارجية لدونالد ترامب حين كان لا يزال مرشحاً للرئاسة، والتأثير على السياسة الخارجية لإدارته بعد فوزه بالرئاسة".

وأفادت وسائل إعلام أمريكية بأن توماس باراك ومتهمين آخرين، أحدهما إماراتي، يواجهون تهمة ثقيلة من قبيل دفع مصالح الإمارات في واشنطن، والتأثير على مواقف السياسة الخارجية لحملة مرشح في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 والقيام بحملة في مارس 2017 من أجل تعيين مرشح زكته الإمارات سفيراً للولايات المتحدة في أبو ظبي.

وتشمل قائمة الاتهام أيضاً التآمر وعرقلة سير العدالة والإدلاء ببيانات كاذبة لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال مقابلة عام 2019. وقد نفى متحدث باسم باراك هذه التهم وأكد على براءته.

وبحسب صحيفة نيويورك تايمز، كان باراك حلقة الوصل بين ترامب وحكام الإمارات والسعودية. فقد ربطته علاقات صداقة قديمة وقوية مع سفير دولة الإمارات العربية لدى واشنطن يوسف العتيبة.

وكانت دولة الإمارات قد استعانت بجماعات ضغط داخل واشنطن وضخت ملايين الدولارات، للدفع بالسياسات الخارجية الأمريكية لدعمها، سواء إعلامياً أو سياسياً.

وتمكّن نفوذ الإمارات في واشنطن من منع استهدافها في مجال حقوق الإنسان، حيث شكّل مسؤولون إماراتيون جزءاً من الدائرة المقربة من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، حيث كان يطلق على السفير الإماراتي يوسف العتيبة لقب "أقوى سفير في واشنطن" والذي كانت تجمعته علاقات وثيقة مع صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنر.

علاوة على ذلك كان العتيبة ينشر مقالات في كبريات الصحف والمجلات الأمريكية المرموقة مثل

"وول ستريت جورنال" و "فورين بولسي" تعكس موقف بلاده من مختلف القضايا وللدفاع عن سياساتها.

وكان مركز السياسة الدولية (CIP) قد أصدر، ضمن مبادرته الخاصة بتتبع شفافية النفوذ الأجنبي في الولايات المتحدة، دراسة بعنوان "اللوبي الإماراتي: كيف تفوز الإمارات في واشنطن" تناولت نفوذ أبو ظبي في الولايات المتحدة دون التطرق إلى تحليل المصالح التجارية بين البلدين أو الأموال التي ينفقها الإماراتيون على أنشطة التأثير الأخرى، بما في ذلك ملايين الدولارات التي ينفقونها على مؤسسات الفكر والرأي، والجامعات الأمريكية.

وتعتبر أبو ظبي من أهم المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي، وتشير تقارير إلى أن قيمة المحفظة التي تمتلكها الإمارات في واشنطن تتراوح بين 250 و500 مليار دولار.

كما تعد الإمارات ثالث أكبر زبون للولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الأسلحة والمعدات العسكرية، وبالتالي فإن حجم المبادلات والعلاقات الاقتصادية بين البلدين يجعل مواجهة الإمارات واستعدادها قراراً استبعدته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وفي المقابل استرضت أبو ظبي في بعض الملفات.

• رابعا السلاح:

يبدو أن محمد بن زايد يعتقد أن بإمكانه بناء إمبراطورية كبرى تمتد من الخليج إلى المغرب العربي، وذلك عبر استخدام أداتيّ المال والسلاح على الطريقة الكلاسيكية لأمرء الحرب. وقد اتضح ذلك بشكل كبير بعد ثورات "الربيع العربي"، خوفاً من انتقال عدواها إلى شواطئ الخليج والإطاحة بالعائلة الحاكمة. حيث كلفت الإمارات مرتزقة، من كولومبيا وبنما والسلفادور وجنوب إفريقيا وأستراليا، وهو الأمر الذي ذكره موقع "بز فييد نيوز" الأمريكي الإخباري في تقرير نشره يوم (16 أكتوبر 2018)، عن ضلوع القيادي الفلسطيني محمد دحلان في تسهيل الكثير من العمليات الأمنية السرية الدائرة باليمن، من خلال مسؤوليته عن جلب المرتزقة من الخارج وإبصاهم للأراضي اليمنية، لتنفيذ عمليات قتل و اغتيال طالت رجال دين بارزين وشخصيات سياسية إسلامية.

• فامسا استخدام الجماعات الدينية المدججة:

"أقرب المذاهب إلى الروحانية" .. هكذا وصف "عبدالله النعيم" المندوب الدائم للإمارات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الصوفية، خلال لقاء مع برنامج "ساعة خليجية" على إذاعة مونت كارلو الدولية، معبرا بذلك عن مشروع متكامل تتبناه أبو ظبي لـ "الإسلام الوسطي" حسب مفهوم ولي عهد الإمارة "محمد بن زايد".

إنها قابلية التصوف إذن لـ"النمذجة" على مقاس مناسب للسلطة المتغلبة، وهو ما سبق أن حذر منه المفكر المصري الراحل "عبد الوهاب المسيري" في مقال نشر في 26 ديسمبر 2004 تحت عنوان "الإسلام والغرب" قائلا: "العالم الغربي الذي يحارب الإسلام، يشجع الحركات الصوفية وقد أوصت لجنة الكونجرس الخاصة بالحرريات الدينية بأن تقوم الدول العربية بتشجيع تلك الحركات؛ فالزهد في الدنيا والانصراف عنها وعن عالم السياسة يضعف ولا شك صلابة مقاومة الاستعمار الغربي".

وفي هذا الإطار، اختارت أبو ظبي الصوفية باعتبارها "الفرع" الأهدأ سياسيا في الإسلام، وقامت بإعادة تطويعها عبر تفريغها من مضمونها الروحي والعملي وبدأت اتجاها دوليا لنشر التصوف كبديل لكل من السلفية وحركات الإسلام السياسي، وعقد لذلك مؤتمر في العاصمة الشيشانية جروزني عام 2016 عن الإسلام السني، بالتنسيق مع الرئيس الشيشاني "رمضان قديروف"، وانتهى إلى قطع العلاقة بين الإسلام وأي نشاط سياسي.

غير أن التوجه الإماراتي لم يكن سوى إعادة إنتاج لمشروع أمريكي سبق أن روجت له مؤسسة راند البحثية التابعة لوزارة الدفاع (البنتاجون)، في تقريرها الشهير "إسلام ديمقراطي مدني - الشركاء والموارد"، الذي حثت فيه على تكوين شبكات من الشركاء في الشرق الأوسط تجمع بين الحداثيين والمتصوفة.

واعترفت "راند" أن هذين التوجهين، الصوفية والحداثة، لديهما قابلية "التماهي مع القيم الغربية والتبشير بها في المجتمعات العربية"، بما يعني إمكانية سحب البساط من تحت أرجل السلفيين والإخوان المسلمين".

فالحدائثيون هم الفئة الأجدد والأوثق أمريكيا بحمل رسالة "تطوير الإسلام الديمقراطي" ونشرها، غير أن غياب الظهير الشعبي لهم أضعف من فاعليتهم، ولتلافي هذا الضعف "لا بد من خلق ظهير صوفي

مُتسامح مع الإسلام الذي تريده أمريكا"، حسب نص التقرير.

1. مؤمنون بلا حدود:

هي مؤسسة فكرية بحثية إماراتية أنشأتها ومولتها الإمارات وجلبت إليها عددا من الباحثين في مجاليّ الفكر والثقافة، مقرها الرئيس في مدينة الرباط في المغرب، ولها عدة فروع ومكاتب تنسيق في بعض الدول العربية. في الثلاثين من أكتوبر عام 2018 ألغت السلطات الأردنية مؤتمراً للمؤسسة مؤمنون بلا حدود تضمن -بحسب بعض نواب الإسلاميين- عناوين مصادمة للمجتمع، وهو ما أجج الانقسام حول الموقف من المؤتمر بخاصة، والمؤسسة بالعموم.

وفي غمرة السجال حول أسباب منع المؤتمر، تفاجأ المتابعون بخبر اختطاف قنديل، الرجل الأول في المؤسسة ورئيس مجلس الأمناء؛ قبل أن تعلن الشرطة العثور عليه في حالة مزرية وعلى ظهره جروح وحروق. وقد كتب على ظهره بالسكين "إسلام بلا حدود". خرجت المؤسسة في حينها ببيان أدانت فيه تيارات الإسلام السياسي، خصوم قنديل والمؤسسة؛ حيث إن المتسبب في هذا الهجوم متمثل في "حملة التحريض التي تعرض لها الكاتب الأردني خاصة من قوى الإسلام السياسي، التي وصلت إلى حد تهديده بالقتل".

بيد أن مفاجأة ستظهر سريعا، ففي تحقيقات الأمن العام الأردني اعترف ابن أخت قنديل بطلب خاله الاشتراك في فبركة هذه القصة، والتي سترر لقنديل ومؤسسته اتهام خصومه، وليصبح قنديل ورفاقه الأبطال الذين تُطاردهم قوى الظلام والرجعية عالقا في دوامة تقدح في مصداقيتها ولتضطر، هي لتجميد عضوية قنديل، وفي لقاء جمع عددا من طلبة منظمة التجديد مع أحمد الريسوني، العالم المغربي الذي خلف القرضاوي مؤخرا في رئاسة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين؛ سُئل الريسوني عن منظمة "مؤمنون بلا حدود" فوصفها بأنها "تبدأ بالإيمان لتنتهي بالإلحاد"، وحذر الريسوني مما وصفه بـ "الدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به" ..

ويرى الدكتور فهد العجلان أن الإسلام السياسي وتفكيكه يشغل حيزا كبيرا من أبحاث "مؤمنون بلا حدود"، إذ تحفل المؤسسة بمُحاضرين دائمين، وأكاديميين بارزين للحديث عن تقويض الإسلام السياسي في الوضع الراهن، على رأسهم الأكاديمي اللبناني البارز رضوان السيد، الذي بات ضيفا دائما

لدى المؤسسة للهجوم على "الإسلام السياسي"، حيث يصرح السيد بأن "الإسلام السياسي" مغاير "للإسلام السني" التقليدي والذي يمثله الأزهر والزيتونة ومؤسسات الإسلام التقليدية ذات الطابع الصوفي غير المناوئ للسلطة، والمتصالح مع إحدائيات الفكر والشريعة التي تفرضها الدولة الحديثة.

مؤخراً جمدت المغرب نشاط المؤسسة ويرجع كثير من المحللين سبب الإغلاق إلى التوترات في العلاقات بين المغرب والإمارات.

2. مركز المسبار:

مركز المسبار للدراسات والبحوث هو مركز أنشأته الإمارات والهدف من إنشائه دراسة الحركات الإسلامية والظاهرة الثقافية عموماً، ببعديها الفكري والاجتماعي السياسي. يبدي المركز اهتماماً خاصاً بالحركات الإسلامية المعاصرة، فكراً وممارسة، رموزاً وأفكاراً، كما يهتم بدراسة الحركات ذات الطابع التاريخي متى ظل تأثيرها حاضراً في الواقع المعيش. يسعى المركز إلى عدد من الأهداف الرئيسية في مجال عمله، يأتي في مقدمتها: نشر الكره للحركات الإسلامية؛ رموزها وأفكارها وعلاقاتها، من خلال بحوث علمية متخصصة، ينشرها في إصداره الدوري لكتاب المسبار الشهري وسائر إصداراته ونشاطاته، ويتم توظيف حقيقة أن تطوير الوعي العام وتنميته شرط للتنمية الشاملة، التي يؤكد المركز في رسالته وتصوره أنها تبدأ من الإنسان كما تنتهي إليه، ويتبنى إحياء التراث التجديدي والتنويري العربي ورفض الجمود الحرفي، والتعصب والتعاطي مع خطاب الهوية بمنطق إبداعى وإنساني فعال، بعيداً عن دعوات الكراهية والانعزال، على حد تعبير المركز.

3. مجلس حكماء المسلمين:

مجلس حكماء المسلمين، هو هيئة مستقلة أنشأتها الإمارات تضم عددًا من علماء المسلمين حول العالم معظمهم من الصوفية يرأسها إمام الأزهر الشيخ أحمد الطيب، يتخذ من أبو ظبي مقراً له، تم تأسيسه يوم 19 يوليو 2014. تهدف الإمارات من وراء ذلك إيجاد مؤسسة دينية ذات صفة دولية تكون تحت هيمنتها المباشرة، وتسعى لتنفيذ أجندتها الدينية في محاربة أهل السنة ونشر الصوفية والتماهي مع القيم الغربية. وقد جاء في أهدافها التي أعلن عنها المجلس:

- العمل على إرساء القيم والأمن والسلام المجتمعي في العالم الإسلامي.

- تحديد أسس التعايش بين مواطني البلد الواحد والبلدان المسلمة المختلفة.
- وضع الحلول لمعالجة الصراعات الداخلية بين المسلمين.
- تعزيز روح التسامح والحوار والمنهج الوسطي.

ومن أبرز أعضائها أحمد الطيب، شيخ الأزهر. عبد الله بن بيه، رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة. محمد قريش شهاب، وزير الشؤون الدينية سابقًا في إندونيسيا. إبراهيم الحسيني، رئيس هيئة الإفتاء بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في نيجيريا. أبو لبابة الطاهر حسين، رئيس جامعة الزيتونة سابقًا في تونس.

4. مؤسسة طابة:

إحدى مؤسسات شبكة التصوف السياسي التي ترعاها الإمارات؛ لمواجهة السلفية الحركية والتقليدية.

وقد أسسها الحبيب علي الجفري وآخرون، ومقرها أبو ظبي. وتعد المؤسسة أحد النماذج الحية المعبرة عن الصورة الغربية للفكر الإسلامي. وهي إحدى ثمرات عمل الغرب على إنشاء مؤسسات تحت مسمى إسلامي لصياغة الإسلام وفق التوجهات الغربية.

عرفت مؤسسة طابة نفسها على أنها مؤسسة إسلامية، إلا أنها لم تتناول في منظومة أهدافها أي شيء عن الشريعة أو النظام الإسلامي أو الكتاب والسنة، وتبني مصطلح القيم الحضارية للإسلام تماشياً مع مصطلحات مراكز البحث الأمريكية التي تقصد به نزع خصوصيات الإسلام وتماهيه مع القيم الغربية.

طابة تحصر المثل العليا للإسلام في عموميات تصلح للحديث عن أي دين؛ لتذويب الإسلام في الأديان الأخرى، وتغليب الانهزامية والتخاذل، والأهداف التي صاغتها طابة تركز على تجميل صورة الغرب، ووصم كل من يعاديه بالإرهاب.

يرتكز خطاب طابة على تشويه دعاة الخلافة والحكم الإسلامي، والنيل من الإسلام السياسي بهدف اختزال الشريعة في بعض القيم الروحية، وتلاعب بأصول الدين تحت مظلة الحديث عن تحديد

الخطاب الديني، وتركز في منظومة أهدافها على استيعاب التنوع الديني والثقافي والإنساني، وهو ما يحمل ضمنا المساواة بين الأديان، وتسعى لهيمنة الفكر الصوفي على الخطاب الإسلامي وجعله الخطاب الرسمي الموجه للحكام وقادة الرأي.

ويمكن القول أن عمل مؤسسة طابة هو رافعة وأداة للتوجهات الغربية، الرامية إلى سيطرة الصوفية على مؤسسات التعليم والإعلام؛ لاحتواء قطاعات الشباب لصهرهم وتشكيل عقولهم، وخدمة التوجهات الغربية التي تهدف إلى نشر الفكر الحداثي، واعتباره إطارا لتفسير الإسلام.

5. منتدى تعزيز السلم في المجتمعات الإسلامية:

عرّف المنتدى دوره في موقعه الرسمي بأنه "تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة"

تستضيف أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة هذا المنتدى بشكل سنوي، والذي يعد من أهم المنتديات في العالم الإسلامي. ويناقش المنتدى الإشكاليات والقضايا الإنسانية المحدقة بالإنسان في عالم اليوم، والتي نجمت عن الصراعات الفكرية والطائفية في المجتمعات المسلمة، بسبب استقواء كل طرف بمن يعينه ويحتضنه على حساب مصلحة الأمة.

ويشارك في "منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة" المئات من العلماء والمفكرين الإسلاميين من مختلف أنحاء العالم، من أجل الاجتماع على موقف موحد لمواجهة الاضطرابات وأعمال العنف في العالم الإسلامي، التي لم تدع أي نوع من الأسلحة إلا واستخدمته في الصراعات الدائرة، دون أن ترعى حرمة أو ترقب ذمة.

ويأتي هذا المنتدى كجهدٍ متميزٍ لتبديد عوارض الحذر والتخوف والريبة، وكاستهلال لمشروع يمضي بخطوات واثقة لترسيخ كل ما يتجلى في ديننا الحنيف من مظاهر السلم والأمن والأمان والانفتاح على الآخر.

ومن هنا نجد أن جميع تلك المؤسسات التي أنشأتها الإمارات، كلها أولاد علات، تدور حول نفس الأهداف وتتخذ نفس المدارات الفكرية، لا تختلف إلا في الشكل والأدوات.

سادساً التطبيع:

بعد سنوات من التطبيع السري ومن تحت الطاولة، أعلنت كل من الإمارات العربية المتحدة و "إسرائيل" يوم 13 أغسطس 2020 خارطة طريق من أجل تطبيع العلاقات بينهما بشكل رسمي وكامل، وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

عبر وسائل عديدة علنية وغير علنية، تسارعت الخطوات الإماراتية الرسمية للتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تتمسك شعوب المنطقة بكونها محتلة لفلسطين وأراضٍ عربية أخرى.

وبعد أن كانت "إسرائيل" في السابق تمتنع عن النشر عن علاقاتها مع دول عربية لا توجد معها علاقات دبلوماسية؛ لتجنّب إحراج هذه الدول، أصبحت الآن أكثر انكشافاً مع بعض الدول العربية وفي مقدمتها الإمارات، في وقت لم تعد فيه أبو ظبي تجد حرجاً في التصريح بها رسمياً.

ولم تتخذ العلاقات بين الإمارات و "إسرائيل" الطابع الرسمي والعلني بين ليلة وضحاها، ولكنها مرت بعدة مراحل، وتطورت عبر عديد من المحطات خلال السنوات الماضية، كان أبرزها في عام 2019.

في نوفمبر 2015، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية افتتاح ممثلية دبلوماسية لـ "تل أبيب" لدى وكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة "إيرينا"، التي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها، في الوقت الذي أكدت فيه وزارة الخارجية الإماراتية أن أي اتفاقيات بين إسرائيل والوكالة لا تمثل أي تغيير في موقف الإمارات وعلاقتها بدولة الاحتلال، حيث لا توجد أي علاقات دبلوماسية بين الطرفين.

ورغم نفي الإمارات الدائم لوجود أي علاقات دبلوماسية بينها وبين "تل أبيب"، فإن العلاقات التجارية والاقتصادية كانت موجودة وبقوة، حيث ذكرت إحدى الدراسات أن منظمة مديري الاقتناء واللوجستية في "إسرائيل" كشفت عن أرقام الصادرات الصناعية بين الدول العربية و "تل أبيب" في 2008.

الأرقام أكدت أن الإمارات أكثر الدول بعد مصر والأردن بـ 25.5 مليون دولار، يليها المغرب بـ 17.2 مليون دولار، مضيفاً أن هذه الأرقام لم تتضمن صادرات المجوهرات الإسرائيلية، التي بلغت لسوق دبي فقط 200 مليون دولار.

ورغم التطبيع العلني وغير العلني خلال السنوات الماضية، إلا أن عام 2019 حمل كثيراً من خطوات التطبيع، التي كانت هذه المرة بشكل علني، ففي 10 ديسمبر 2019، أعلنت دولة الاحتلال مشاركتها في معرض "إكسبو دبي 2020"، مشيرة إلى أن المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوفال روتيم، زار دبي، في إطار الاستعدادات لمعرض "إكسبو 2020"، ووقع على اتفاق المشاركة، وقد تم تأجيل المعرض نظراً للتداعيات التي خلفها انتشار جائحة فيروس كورونا في العالم.

والتقى روتيم مسؤولين بحكومة الإمارات وإدارة المعرض في إطار هذه الاستعدادات.

وفي 15 ديسمبر 2019، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن وفداً من كبار المسؤولين في وزارة العدل الإسرائيلية توجهوا إلى الإمارات العربية المتحدة؛ للمشاركة في مؤتمر دولي حول مكافحة الفساد، ينظمه أبو ظبي.

وأضافت الصحيفة العبرية: إن "دينا زيلبر، نائبة المدعي العام، تتأسس الوفد الإسرائيلي، الذي يضم مسؤولين كباراً من القسمين الجنائي والدولي في النيابة العامة الإسرائيلية".

كما زار وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرايل كاتز، أبو ظبي، وشارك في مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون البيئة، والتقى مسؤولاً إماراتياً كبيراً، وطرح مبادرة للسلام الإقليمي.

ونشر بن زايد على "تويتر" مقالة في مجلة "ذا سبيكتاتور" البريطانية، تحت عنوان: "إصلاح الإسلام.. تحالف عربي-إسرائيلي يتشكل في الشرق الأوسط"، فأعاد ننتياهو نشر التغريدة، معلقاً عليها بالقول: "أرحب بالتقارب الذي يحدث بين إسرائيل وكثير من الدول العربية. لقد آن الأوان لتحقيق التطبيع والسلام".

من ناحيته، ردّ أيضاً وزير الخارجية الإسرائيلي، "إسرائيل كاتس"، على تغريدة بن زايد، شاكرًا إياه، وأضاف: "هذا هو الوقت الأفضل للتقدم باتجاه اتفاقية عدم القتال، والتعاون الثنائي بين إسرائيل ودول الخليج العربي".

محلل إسرائيلي فسر تلك الرسائل من قادة الإمارات بأنهم باتوا على استعداد للخروج بالعلاقات مع "تل أبيب" من السرية إلى العلن، وأن افتتاح "سفارة إسرائيلية" في أبو ظبي لم يعد حلمًا بعيد المنال.

جاء ذلك في المقال الأسبوعي لجاكي حوجي، محلل الشؤون العربية في إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، والذي نشرته صحيفه "معاريف" العبرية تحت عنوان "العلاقات الدافئة بين إسرائيل وأبو ظبي".

وذكر حوجي أنه "لم يكن من الصعب هذا الأسبوع تفويت تبادل الابتسامات بين إسرائيل والإمارات، هذه المرة وللتغيير لم نكن نحن من بدأ".

ودعا وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، إلى تسريع وتيرة التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، معتبراً أن ذلك من شأنه أن يساعد على التوصل إلى حل للصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي تصريحات نشرتها صحيفه "ذا ناشيونال" التي تصدر بأبو ظبي، اعتبر قرقاش أن قرار كثير من الدول العربية عدم التحاور مع "إسرائيل" عقّد مساعي التوصل إلى حل على مدى عقود.

وقد أعربت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن فخرها بارتفاع علمها بإحدى الدول العربية مجدداً، من خلال وفدها الرياضي المشارك في الأولمبياد الخاص الذي أقيم بدولة الإمارات، مؤكدة أنه أكبر وفد رياضي يمثلها في بطولة رياضية على أرض عربية.

كما أظهرت دولة الإمارات تقدماً غير مسبوق في دعم الديانة اليهودية ضمن خططها للتطبيع مع "إسرائيل"، من خلال إعلان موعد إنشاء أول معبد يهودي رسمي في البلاد والأكبر بالمنطقة، والذي سيكتمل في ثلاث سنوات ويُفتتح عام 2022.

وأكدت وكالة الأنباء الإماراتية "وام"، في 22 سبتمبر، أن المعبد اليهودي سيقع ضمن نطاق مجمع للأديان يطلق عليه "بيت العائلة الإبراهيمية" في أبو ظبي.

على كل حال فقد وصل قطار التطبيع الإماراتي مع إسرائيل إلى محطته الأخيرة بالإعلان الرسمي عن الاتفاق برعاية الولايات المتحدة، والذي ما زال تداعيته تتكشف كل يوم، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

فعلى سبيل المثال قامت الإمارات بإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل الذي أصدره الشيخ زايد، ونعتقد أن هناك المزيد من القوانين والمواقف السياسية ما تزال في جعبة الإمارات.

وقد نشرت مصادر إعلامية ومعاهد سياسية مؤخراً أخباراً عن بدء الإمارات بإنشاء قواعد عسكرية لها في جزيرة سقطرى اليمنية بالتعاون مع إسرائيل. وهو ما يعني أن القاعدة العسكرية الإماراتية الإسرائيلية في سقطرى ستكون قاعدة للتجسس، ومن الممكن أن تستهدف باكستان التي تتخذ موقفاً معارضاً بشدة لاتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي الذي أعلن عنه مؤخراً، كما ستدخل أيضاً في دائرة الإضرار بمصالح مصر، حيث ستكشف هذه القاعدة الكثير من الأنشطة التجارية البحرية لمصر. كما تشكل القاعدة أيضاً تهديداً مباشراً لإيران.

ومن المهم الإشارة إلى أن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي الأخير يختلف تماماً عن اتفاق السلام الذي وقعه الأردن ومصر من قبل مع إسرائيل، فهو ليس اتفاقاً تطبيعياً، بل يمكن عده تحالفاً بين الدولتين على كافة الصعد؛ السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، وستأثر بها المنطقة بشكل عام وليس الإمارات وإسرائيل فقط.

منذ اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، قامت إسرائيل "بتطبيع" العلاقات مع مصر، والأردن (1994)، وموريتانيا (1999)، ومؤخراً مع البحرين. ووقعت إسرائيل مع السودان والمغرب أيضاً اتفاقاً لتطبيع العلاقات.

ومع ذلك، لم تكن عملية التطبيع بهذه السرعة، ومتابعتها بحماس متبادل، كما هو الحال بين إسرائيل والإمارات. ويبدو أن الإمارات تخلت، من الناحية العملية، عن أي اعتراضات على احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وفقد استضافت الإمارات على أرضها مجموعة من قادة المستوطنين الإسرائيليين من الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل منذ حرب عام 1967 مع الأردن وسوريا ومصر، كما ستمول الإمارات مع الولايات المتحدة وإسرائيل مشروع "تحديث" نقاط التفطيش الإسرائيلية في الضفة الغربية المستخدمة للسيطرة على حركة الفلسطينيين ومراقبتها.

ووقعت شركة الطيران الإسرائيلية، العال، وشركة الاتحاد للطيران الإماراتية، مذكرة تفاهم وستبدأ رحلات مباشرة بين تل أبيب وأبو ظبي في أوائل العام المقبل. وبدأت شركة فلاي دبي للطيران الاقتصادي بالفعل خدماتها التجارية إلى مطار بن غوريون.

لكن "الاتحاد" أثارت الدهشة عندما أصدرت إعلاناً عن رحلات جوية إلى تل أبيب تضمن رسماً توضيحياً مع تسمية توضيحية تقول "الهيكل الثاني". دمر الرومان الهيكل الثاني في جبل الهيكل في القدس عام 70 بعد الميلاد. في مكانه الحرم الشريف - موقع قبة الصخرة والمسجد الأقصى (ثالث أقدس موقع في الإسلام بعد مكة والمدينة). وبعد ردود فعل غاضبة، أزالته الشركة المنشور بسرعة.

بعد ذلك، في 22 نوفمبر 2020م، صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إعفاء متبادل من التأشيرة مع الإمارات - وهو الأول من نوعه مع أي من الدول العربية التي تربطها بها علاقات.

قارن كل ذلك مع حالة أول دولتين عقدتا السلام مع إسرائيل: مصر والأردن.

المصريون والأردنيون - الذين لا يزال بعضهم لديه ذكريات حية عن حروب متعددة مع إسرائيل - اقتربوا من التطبيع بحذر أو رفضه تمامًا. فقد أوقفت نقابة المهن التمثيلية المصرية المغني والممثل محمد رمضان بعد أن ظهر على مواقع التواصل الاجتماعي أنه حضر تجمعاً في الإمارات وظهر في صور مع رياضيين وفنانين إسرائيليين. وبحسب ما ورد أوضح رمضان أنه لا يطلب جنسية كل معجب (عندما يتلقط صوراً معه) رغم أن مصر وقعت على اتفاقية كامب ديفيد للسلام قبل 42 عامًا. والأردنيون، الذين تعود غالبية جذورهم إلى فلسطين التاريخية، كانوا مترددين أيضًا في الانفتاح على إسرائيل.

وإذا قارنا بين مستوى تطبيع (مصر والأردن) والإمارات، فإن البون شاسع، ففي الحالة الإماراتية وفي وقت قياسي كانت هناك زيارات متبادلة واتفاقيات تجارية، في مجالات متعددة.

إسرائيل، التي كانت لعقود هي العدو اللدود الرسمي للدول العربية، وكان هناك قدر من الإجماع في العالم العربي على أولوية القضية الفلسطينية. وقد صادقت جامعة الدول العربية على مبادرة السلام العربية التي أطلقها العاهل السعودي الراحل عبد الله عام 2002، التي عرضت التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة في حرب عام 1967. لكن الأمر لا يبدو كذلك الآن مع حملة التطبيع الإماراتية

بالنسبة للقضية الفلسطينية، شكّل اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي حالة جديدة، فقد حُرمت فعليًا من حق النقض التي كانت تتمتع بها قضية فلسطين على تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل عادل للفلسطينيين، وبذلك تكون المبادرة العربية للسلام

قد تبخرت، رغم إعلان عدد من الدول العربية وعلى رأسها السعودية تمسكها بها، إلا أنها واقعيًا وعلى الأرض أصبحت بلا معنى، فقد أصبح تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية غير مرتبط بالقضية الفلسطينية كما كان في الماضي.

وهنا تعتقد الإمارات أن التطبيع هو بمثابة بطاقة عبور لها لمزيد من التدخلات في المحيط الإقليمي، ولجُم أية عقوبات أو معوقات من الدول الإقليمية، أو حتى عدم الرضا الغربي عن بعض الممارسات الإماراتية، هذا بالإضافة إلى اعتقاد محمد بن زايد أن رسوخ حكمه يمر بالرضا الإسرائيلي، لذا تُولي حكومة أبو ظبي اهتماماً خاصاً بتطوير العلاقة مع تل أبيب، في ظل "إجماع داخليها على جعل تلك العلاقة من أبرز الأولويات إضافة إلى مواجهه الخطر الإيراني، حيث تعلم الإمارات أن إيران آتية للمنطقة لا محالة، خاصة بعد إرهابات الخروج الأمريكي من المنطقة، حيث ستتنازع ثلاث قوى إقليمية إسرائيلية وإيران وتركيا، ويبدو أن الإمارات حددت وجهتها بأي المظلات سوف تحتمي.

سابعاً: استخدام الاستخبارات بشكل مكثف:

"مستعدون لتحمل المزيد من عبء الأمن في محيطنا، فلم يعد بالإمكان الاعتماد على الولايات المتحدة". بهذه الكلمات تحدث وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية للإعلان عن الدور الجديد المرتقب لبلاده في منطقة الشرق الأوسط، الدور الذي بدأت تضطلع به الإمارات قبل سنوات بالفعل.

وألقى أنور قرقاش كلمةً في لندن، يوم الخميس 26 يوليو 2018، أشار فيها إلى أن بلاده مستعدة لتحمل المزيد من العبء الأمني في الشرق الأوسط؛ لأنها لا تستطيع الاعتماد بعد الآن على العمليات العسكرية لحليفاتها الولايات المتحدة وبريطانيا. وقال بحسب رويترز "نحن مستعدون لتحمل المزيد من عبء الأمن في محيطنا". وقال: "نعلم أنه لم يعد من الممكن مواصلة الاعتماد على الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة لقيادة مثل هذه العمليات العسكرية".

إعلان قرقاش قد يبدو مفاجئاً، إلا أن مضمونه ليس كذلك، فوفقاً لتقارير عربية وإعلامية متعددة، فإن الإمارات تسعى لتوسيع نفوذها الإقليمي عبر وسائل سياسية وعسكرية واستخباراتية ومالية، في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

تمتلى الإمارات بالمدن العصرية ذات السمات المستقبلية والاقتصاد المزدهر، التي بنيت بخبراتٍ أجنبية

وعمالة تمويلها الدولارات البترولية، ولا تختلف طريقة بناء الاستخبارات عن ذلك، فهم يختارون أفضل العناصر من السوق الدولية.. ومن هناك يأتون برجال الاستخبارات، وتوظف الإمارات ضباطاً سابقين من وكالة المخابرات المركزية الأميركية لبناء إمبراطورية تجسس في الخليج، وذلك حسب تقرير مجلة Foreign Policy الأميركية.

وقال أحد الموظفين السابقين للمجلة، إن المال كان رائعاً "لقد كان 1000 دولار في اليوم، ويمكنك العيش في فيلا، أو في فندق 5 نجوم في أبو ظبي".

إن اعتماد الإمارات على الأجانب لبناء مؤسساتها الأمنية ليس بالأمر الجديد، لكن الدولة الخليجية حاولت في العادة إبقاء تفاصيل تلك المساعدة بعيدة عن الرأي العام، وعندما يتعلق الأمر بتدريب عملياتها الاستخبارية الوليدة، يتم الحفاظ على التفاصيل بشكل خاص.

ويرصد تقرير The Middle East Eye العديد من الوقائع التي تؤكد على أن اعتماد الجيش الإماراتي على الأجانب أمر معتاد، ففي عام 2010، كُلف إريك برينس، مؤسس شركة Blackwater الأميركية للخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، بتشكيل جيش من المرتزقة في الإمارات، لمواجهة أي انتفاضات عُُمّالية محتملة، أو مؤيدة للديمقراطية. وتلقّى وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس، قبل انضمامه إلى إدارة دونالد ترمب، الإذن من سلاح مشاة البحرية الأميركي، للعمل كمستشار عسكري للإمارات في عام 2015.

الهوس الأمني والاستخباراتي جعل الإمارات تسعى لإنشاء وكالة مخابرات مركزية إماراتية على النمط الغربي، يتولى التدريب والقيادة فيها مدراء سابقون في "سي آي إيه" مقابل 30 ألف دولار شهرياً، أبرزهم لاري سانشير المسئول السابق عن برنامج التجسس على مسلمي نيويورك، وريتشارد كلارك، مستشار بن زايد والرئيس التنفيذي لشركة "غود هاربور" لإدارة المخاطر الأمنية.

ومنذ مطلع القرن الحالي، تفردت إمارة أبو ظبي بربط شبكات تجسس رقمية لتعقب تحركات الجميع، فأنشأت أنظمة مراقبة لا تستثني أحداً من أفراد ومؤسسات ومبان وشوارع، أشهرها نظام "عين الصقر" الذي أعلنت عنه أبو ظبي العام الماضي، والذي أنفقت عليه بسخاء لترسيخ العبارة المتداولة "الإمارات بلد الأمن والأمان"، لكنه في الحقيقة يعني أنها باتت تملك بنية تحتية للتجسس في جميع أنحاء البلاد.

وقد كشفت تقارير صحفية وحقوقية ما بدا غامضاً في سياسة الإمارات الجديدة، إذ اعتبرت الصحفية جينا ماكلولين المختصة بالرقابة والأمن القومي، في تقرير بموقع "ذا إنترسبت" أن الإمارات تسعى إلى إنشاء دولة رقابة كاملة، فقد تزامن اهتمام أبو ظبي بعمليات التجسس والمراقبة مع إنشاء شركة "دارك ماتر" المتخصصة في الأمن الإلكتروني في أبو ظبي التي تعرف نفسها بأنها حليفة إستراتيجية للإمارات.

الشركة تسعى في نطاق عملها لتجنيد خبراء إلكترونيين في مجال القرصنة ومكافحتها لتنفيذ هجمات إلكترونية واسعة والقيام بعمليات اختراق للأفراد والجهات، إذ تسعى لاستغلال أجهزة الرصد الموجودة في المدن الإماراتية في المراقبة من خلال صناعة برامج وزرع برمجيات لتعقب واختراق أي شخص موجود على أراضيها.

كما تقوم "دارك ماتر" بالبحث عن ثغرات في المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل وأجهزة الاتصالات، وتوظفها بهدف اختراق الأجهزة والأنظمة الإلكترونية، كما يمكنها السيطرة على كاميرات المراقبة أو الهواتف النقالة، وهو ما دفع الباحث في مجال الأمن الإلكتروني سيمون مارجاريتلي لرفض العمل مع الشركة، التي سعت لتوظيفه للعمل على أداة مفتوحة المصدر، للتنصت على الاتصالات عبر الإنترنت.

وجدت الشركات الغربية لمراقبة الانترنت كل ترحاب في الشرق الأوسط، حيث يمكنهم بيع الكثير من معدات التجسس على المواطنين على الانترنت، وكشف مارجاريتلي في مدونته الإلكترونية عن أن "دارك ماتر" شركة أمنية متجذرة داخل المخابرات الإماراتية، وذكر كيف حاولت الاستخبارات الإماراتية توظيفه للتجسس على شعبها، إذ أخبرته الشركة أنها ستوصل مراصد تسمح باختراق الاتصالات اللاسلكية بين الأجهزة الشخصية والشبكات الرقمية مثل نقاط الدخول لاسلكية والطائرات بدون طيار وكاميرات المراقبة وغيرها.

كما جلبت أبو ظبي شركات أمن أجنبية واعتمدت على خبراء من مختلف أنحاء العالم؛ مختصين في أمن المعلومات وتكوين جيوش إلكترونية بارعة في قرصنة المواقع التابعة لدول أخرى، وفي أبريل/نيسان 2018، نشر تلفزيون "CBC News" الكندي تقريراً أبرز فيه أن دولة الإمارات تستخدم برامج تجسس كندية لمراقبة الناشطين الحقوقيين، وسط مطالبات حقوقية بوقف تصدير تلك التكنولوجيا لأبو ظبي في ظل سجلها سيئ السمعة في حقوق الإنسان، ونّبّه التلفزيون الكندي إلى قضية أحمد منصور

الناشط في مجال حقوق الإنسان المعتقل منذ أكثر من عام في سجن إماراتي، ويحاكم الآن بتهمة تتعلق بقانون الجرائم الالكترونية "سيئ السمعة".

وبعد شهرين فقط، وتحديدًا في الـ25 من مايو/أيار 2018، أعربت مؤسسة سكاى لاين الدولية عن قلقها إزاء معلومات وصلتها عن قيام كل من الحكومة البريطانية وشركة كندية بتزويد أنظمة من الشرق الأوسط - على رأسها الإمارات - بأدوات تجسس على وسائل التواصل الاجتماعي، يمكنها مراقبة تستطيع من خلالها التنصت واختراق الأجهزة الإلكترونية بسهولة، ودون معرفة من المستخدمين.

وكانت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" كشفت في يونيو/حزيران العام الماضي ما قالت إنه صفقات بين شركة "بي ايه إي سيمز" البريطانية ودول عربية، تم بموجبها بيع أنظمة تجسس وفك شيفرات لكل من السعودية والإمارات؛ لذلك تصف منظمة الخصوصية الدولية خطط المراقبة التي تطبقها الدولتان بالمخيفة للغاية، وأن البنية التحتية مصممة لمراقبة جميع الأشخاص والأجهزة في البلاد.

لم تكتف الإمارات باقتناء أجهزة التجسس، بل كانت وسيلتها للتقرب من النظام المصري، حيث أثبت تحقيق صحفي أجراه "أوليفيه تيسكيه" في صحيفة "تيليراما" الفرنسية أن الإمارات أهدت عبد الفتاح السيسي بعد تنفيذه الانقلاب العسكري عام 2013 نظامًا متطورًا للمراقبة، الهدف منه تعقب ومطاردة المعارضين، وبينهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

وكشف تيسكيه أن الإمارات قامت بدفع مبلغ عشرة ملايين يورو لاقتناء البرنامج من شركة "نيكسا تكنولوجي" الفرنسية، عبر شركتين، إحداها في دبي. وأفاد تيسكيه بأنه تم توقيع الصفقة في مارس/آذار 2014، وتم إطلاق اسم "تولبيرون" على برنامج التجسس.

الاستخبارات الإماراتية خارج الحدود

لم يكن لدى الإمارات أي خبرة في مجال التجسس في السابق، لكنها بنت مراكز مجهزة بكل المعدات والتقنيات الحديثة وبدأت باستقطاب ضباط استخبارات ذوي خبرة في مجال التجسس لتأهيل كوادرات الإماراتية في هذا المجال، ملتحفة برداء الحداثة والتجارة والأمن، لتخفي وراءه دولة بوليسية تراقب الجميع وتقمع كل من سولت له نفسه الخروج عن السرب.

وبحسب تقرير لمجلة "فورين بوليسي"، يقوم بعض الغربيين بتدريب الإماراتيين على استخدام أدوات

التجسس الحديثة، في بقعة تقع إلى الشمال الشرقي من ميناء زايد في أبو ظبي، كجزء من مساعي الإمارات لإنشاء أطر استخباراتية محترفة على شاكلة المخابرات الغربية، وبناء إمبراطورية تجسس في منطقة الخليج.

وقالت المجلة إن اعتماد الإمارات على الأجانب لتشكيل مؤسساتها الأمنية ليس جديداً، لكنها كانت تسعى إلى إخفاء ذلك بعيداً عن الناس، كما أن توظيف عناصر المخابرات الأميركية السابقين يعتبر أمراً جديداً. وكل هذا من أجل محاولة ضبط إيقاع المجتمع الإماراتي بالتجسس على المواطنين والمقيمين، وحماية نظام الحكم في الدولة.

ومن بين الأشخاص الذين يقومون بعمليات التدريب هذه، لاري سانشيز، الذي يعد واحداً من كثير من المسؤولين الأمنيين الغربيين الذين شقوا طريقهم إلى الخليج لتقديم التدريب الأمني، وهو يعمل حالياً لدى ولي عهد أبو ظبي في الإمارات على مدى السنوات الست الماضية لبناء منظومة استخباراتية كاملة من الألف إلى الياء، وفقاً لستة مصادر تحدثت إلى مجلة "فورين بوليسي".

كما انتقل إريك برنس مؤسس "بلاك ووتر" إلى الإمارات لإنشاء كتيبة من القوات الأجنبية التي تخدم ولي العهد، والتي كشفت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" لأول مرة في عام 2011، كما أن "ريتشارد كلارك" يعمل هو الآخر كمستشار كبير لولي عهد أبو ظبي بصفته الرئيس التنفيذي لشركة "غود هاربور" لإدارة المخاطر الأمنية.

ولم تتوقف عمليات أبو ظبي عند التجسس ومراقبة من يقيم على أراضيها، بل سعت لقرصنة مواقع خارج حدودها، فسانشيز وفريقه يهدفون لتشكيل جهاز استخبارات يركز على التهديدات خارج حدود الإمارات، في دول مثل اليمن وإيران وليبيا وقطر وسوريا وإرتيريا.

حدث ذلك مؤخراً في اختراق وكالة الأنباء القطرية ومواقع حكومية أخرى، ونشر تصريحات مفبركة منسوبة إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، استخدمت ذريعة لحصار قطر. هذا الاختراق أدى إلى أزمة الخليج الحالية التي كشفت النقاب عن دور اللجان الإلكترونية التي تعبت بالرأي العام وتوجهه في اتجاه ضيق، أو ترهبه لإسكات الرأي المعارض.

خليجياً أيضاً، كشفت السلطات العمانية أكثر من شبكة تجسس إماراتية، قالت إنها تعمل لقلب

نظام الحكم على مدى سنوات، وتخطط لضم سلطنة عمان بعد وفاة سلطانها قابوس بن سعيد، مع العلم أن أراضي الإمارات كانت تابعة لساحل عمان، وكانت الشبكة التجسسية بمثابة الصدمة لدى العمانيين.

وفي يناير 2018، كشفت وثائق ومراسلات مسربة من دولة الإمارات عن وجود شبكة تجسس عملاقة لحساب جهاز أمن الدولة الإماراتي تعمل بنشاط بالغ في تونس وتحاول التأثير في كافة مناحي الحياة السياسية في البلاد، وصولاً إلى التجسس على رئيس الدولة الباجي قايد السبسي وحركة نداء تونس التي يتزعمها، إضافة إلى حركة النهضة التي تعمل الشبكة على التجسس عليها وتوجيه ضربات سياسية لها.

كذلك لم تسلم تركيا من محاولات التجسس الإماراتية خارج حدودها، ففي وقت سابق نشرت وسائل إعلام مختلفة تقارير تؤكد أن الإمارات كان لها دور في الانقلاب الفاشل الذي حصل في تركيا، تموز 2016، كما أعربت صحيفة "ميدل ايست آي" البريطانية أن "محمد دحلان" القيادي الفلسطيني التابع لحركة "فتح" الفلسطينية والذي يعيش في الإمارات منذ فترة طويلة، كان يقوم بدور الوسيط بين الحكومة الإماراتية وجماعة الداعية "فتح الله غولن" المتهم الرئيسي في عملية الانقلاب الفاشلة.

وبنهاية كلمة "عدو الدولة" لم يحدد عضو الكونجرس هامرسلو - الذي أراد إدخال نظام مراقبة جديد - الحد الفاصل بين حماية الأمن القومي والحريات الشخصية. وكذلك فعلت أبو ظبي، "فلو كان حاكمها صريحاً أكثر مما ينبغي في بعض المواضيع لرجمه الإماراتيون بالحجارة"، كما يقول بن زايد بحسب وثيقة مسربة من ويكيليكس عام 2017.

الفصل الثاني

ملاحم المشروع الإماراتي

أولاً: محاولة استئصال الإسلام السياسي والتصدي لأي محاولات شعبية لتغيير الأنظمة العربية:

أصبحت جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست كحركة إسلامية في مصر قبل ما يقرب من تسعين عاماً، تياراً عاماً في كثير من الأقطار العربية. إلا أن الأمير محمد يقول إن لديه من الأسباب الشخصية ما يجعله يخشى من هذه الجماعة.

كان والده قد عين عضواً بارزاً من الجماعة، هو عزالدين إبراهيم، ليكون معلماً للأمير محمد، ولكن يبدو أن محاولته تلقيه فكر الجماعة، أفضت إلى نتائج عكسية.

بحسب ما ورد في إحدى البرقيات السرية التي سربتها ويكيليكس، كان الأمير محمد قد قال لدبلوماسيين أمريكيين خلال زيارة قاموا بها له في عام 2007: "أنا عربي، وأنا مسلم، وأنا أصلي. وكنت في السبعينيات وفي مطلع الثمانينيات واحداً منهم (الإخوان). ولكني أعتقد أن هؤلاء الناس لديهم أجندة خاصة بهم" وفي وثيقة أمريكية مؤرخة بتاريخ 2006/04/29 ورد حوار ما بين الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي وأخيه عبد الله بن زايد مع مساعدة الرئيس الأمريكي جورج بوش للشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب، فرانسيس تاونسيند، وعند الحديث عن طريقة التعامل مع تيارات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين، قال محمد بن زايد إن "فوز حماس في الانتخابات يجب أن يكون درساً للغرب الذي يطالبنا بالديمقراطية والانتخابات الحرة".

ويضيف محمد بن زايد: "أجزم لك لو حدثت انتخابات في دبي غدا لفاز بها الإخوان المسلمون.. لا نريد الديمقراطية التي تأتي لنا بمثل هؤلاء"، وختم كلامه قائلاً: "إننا في حرب مع هؤلاء وأمام تحد من أجل إيجاد طريقة ننهيم فيها للأبد، بحيث لا يعودون مرة أخرى، كما أننا نقوم بتغيير المناهج التي وضعها لنا الإخوان في الستينات من القرن الماضي".

هذا القلق من الإسلام السياسي ينبع من الاعتقاد بأن روايات الإسلام بمجرد دمجها بأهداف سياسية، لن يكون من الممكن السيطرة عليها من الدولة أو النظام، ويحتمل أن تخلق ديناميكية مدنية ومجتمعية قادرة على تفويض الوضع الراهن، على غرار ما حدث في الربيع العربي".

وبالفعل فإنه مع انهيار الوضع الاستبدادي القديم في عام 2011، سرعان ما حشدت الإمارات العربية المتحدة قوتها المالية والعسكرية لتشكيل المسار الاجتماعي والسياسي المستقبلي في المنطقة". فالإمارات مثلت القوة الرئيسية المضادة للثورة في المنطقة، من ليبيا إلى مصر، مروراً باليمن والسودان، في محاولة لتثبيت أو دعم الأنظمة التي تسيطر على المجتمع المدني، وذلك بدعم الخيارات المضادة لإرادة الشعوب، ودعم الجيش لتبقى الدولة محصنة ضد جاذبية الإسلام السياسي".

أهم بواعث النشاط التدخلية للإمارات كان محاولة احتواء تمدد الإسلاميين سياسياً، خاصة بعد أن شهدت الإمارات بالتزامن مع الربيع العربي محاولة من إسلاميي الإمارات أنفسهم تقديم طرح إصلاحية في الإمارات. ويحمل ولي عهد الإمارات، محمد بن زايد، مزيجا من الخوف والغضب حيال التيار الإسلامي، عزاه البعض لتخوفه من قدرتهم على إنتاج حالة تعبئة تهمز العروش المحافظة في العالم العربي، وبخاصة في الخليج، وقد تأثر هذا التوجه بالمشورات الامنية المصرية المهاجرة للخليج. كما أن ثمة من يطرح تصورا مفاده أن التوجه الهوياتي لدى التيار الإسلامي يمثل عائقا أمام المشروع الإماراتي، والذي ينطوي على خلق علاقة تطبيع واضحة مع القوى العالمية والكيان الصهيوني بالمنطقة، ولهذا يربط ديفيد هيرست بين عداء ولي العهد الإماراتي للإسلاميين وبين تخوفات رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كامبرون، وتخوفات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المعبر عن اليمين المسيحي في الولايات المتحدة، ويمكن إضافة تخوفات الكيان الصهيوني الذي يمثل الشريك الأمني الأساسي للإمارات.

قال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إنه "من المؤسف أن تتردد الدول بشكل أكبر في الحديث عن كيانات مثل (حركة المقاومة الإسلامية) حماس أو حزب الله أو الإخوان المسلمين بطريقة أوضح".

وخلال حديث له مع موقع اللجنة اليهودية الأميركية، قال الوزير الإماراتي إنه من المضحك أن بعض الحكومات تصنف الجناح العسكري فقط لكيان ما، وليس الجناح السياسي، على أنه إرهابي، في حين أن الكيان نفسه يقول إنه ليس هناك فرق.

وأضاف الوزير أن هناك حاجة لما وصفه بتفكير إستراتيجي بين إسرائيل والفلسطينيين، معربا عن أمله أن يساعد اتفاق "إبراهيم" الموقع بين الإمارات وإسرائيل في إلهام دول أخرى بالمنطقة لإعادة تصوّر المستقبل.

وأكد أن التعاون في مجال المياه بين بلاده وإسرائيل نموذج لمجالات التعاون، مشيرا إلى أن للإمارات علاقات مع العديد من الدول في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا، وهذه الأسواق تفيده في تسويق المنتجات الإسرائيلية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن مواجهة الإسلام السياسي هو هاجس الإمارات الأوحده، كونها دخلت في مواجهة مباشرة مع الحركات والاتجاهات الإسلامية السنية، لكن هدف الإمارات الأساسي يتعدى ذلك إلى نشر نمط جديد من الإسلام، منزوع منه كافة الأسس العقدية والتشريعية التي تتناقض مع المفاهيم الحضارية الغربية، فعلى سبيل المثال نشر سفير الإمارات في واشنطن "يوسف العتيبة" مقالا في صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية يحرّض فيه على الإسلام، قال ما نصه: "التوسع الإسلامي يشجع التطرف ويقوّض الاستقرار" يقول العتيبة بالنص في مقاله .

At the same time, our neighborhood remains in great turmoil. Weak governance, sectarianism and regional interference set the conditions for tragedy and conflict. Islamist expansionism of all stripes incites extremism and undermines stability.

في الوقت نفسه، لا زلنا في حالة اضطراب شديد؛ فالحكم الضعيف والطائفية والتدخل الإقليمي هيأت الظروف للمآسي والصراع. إن التوسع الإسلامي بكل أطيافه يحرّض على التطرف ويقوّض الاستقرار. يبدو الإسلام نفسه بمفاهيمه وعقائده وشرائعه أحد أهم معالم المشروع الإماراتي وهي تحاول أن توجد بديلا يوسم بالإسلام لكنه ليس هو.

ثانيا: الاستيلاء على الموانئ التجارية وبناء القواعد العسكرية،

النزوع الاستعماري الجديد الذي تباشره دولة الإمارات يمثل في أحد أبعاده رغبة في توسيع بدائلها

لما بعد عصر النفط. صحيح أن البيانات الصادرة عن الوزارات الاقتصادية في الإمارات تشي بأن النفط لم يعد يساهم في الناتج القومي بأكثر من 30%، إلا أن الاكتفاء بتحويل الدولة إلى منصة للأعمال الاقتصادية ربما ليس كافيا من وجهة نظر حكام الإمارات الذين يرغبون في تحويل الفائض المالي الضخم لديهم إلى مضخة لتوليد المال، وفي هذا الإطار يعمدون للسيطرة على الدول الضعيفة/ أو الفاشلة للاستفادة من مواقعها ومن طاقتها البشرية ومن مواردها وربما من مشروعاتها، وهو نشاط يمتد من أفغانستان إلى صربيا والجبل الأسود مروراً باليمن وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والسودان ومصر. ويبدأ البيزنس بالعمل المصرفي مقابل النفوذ والفائدة، والحصول على الأرض والموارد البخرسة لإنشاء المشروعات، وربما المشاركة في مشروعات قائمة تمهيدا للاستيلاء عليها، فضلا عن إقامة مشروعات الخدمات ذات الوظائف الجيوستراتيجية؛ كإنشاء الموانئ ومحطات تموين السفن وصيانتها.. إلخ، وربما تطور الأمر لتجارة السلاح واحتمال إنتاجه، على نحو ما تشهده العلاقات الإماراتية - الصربية.

يقول الكاتب الروسي أندريه إيفانوف - في تقرير نشرته صحيفة "نيوز. ري" الروسية - إن الإمارات في ظل تحركها لتكوين إمبراطورية الموانئ ترى في المشروع الصيني " الحزام والطريق " مصدر تهديد لاستراتيجيتها، وترى في الصين منافسا جديدا لموانئها، لذلك سعت أبو ظبي لإقامة علاقات مع الهند، ذلك لأن كلا الطرفين يتقاسمان المصالح ذاتها.

حتى ميناء غوادر الباكستاني أصبح هدفا مشروعا في دائرة الاستهداف الإماراتي، ففي حال كان هذا الميناء جاهزا للعمل، فإن حركة الشحن الرئيسية ستمر عبر منطقة كشمير المتنازع عليها، والتي من المحتمل أن تكون حينها تحت حماية القوات الصينية.

وخلال سنة 2015، عندما أعلنت إسلام آباد موافقتها على السماح للصين بالاستثمار في غوادر، قام رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مود بزيارة إلى الإمارات، علما بأن آخر زيارة لرئيس حكومة هندية للإمارات كانت قبل 37 سنة. ويشير الكاتب إلى أن المشروع الصيني "مبادرة الحزام والطريق" يتعارض مع مصالح الإمارات العربية المتحدة التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على أداء موانئها في دبي، حيث تقع مكاتب خمسة آلاف شركة عالمية كبرى من 120 دولة.

أهم القواعد العسكرية للإمارات خارج حدودها

على مدى أعوام عملت الإمارات على نشر قواعد عسكرية لها، بداية من عدن وسقطرى وميون في اليمن، ومروراً بعصب في إريتريا، وصولاً إلى بربرة وبوصاصو في الصومال، ومن المتوقع أن يمتد إلى دول أخرى في إفريقيا، كما هو الحال مع ليبيا وموريتانيا مؤخراً. وعلاوة على الحشود العسكرية في عدن وشبوة وحضرموت والمهرة، ضمن قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب، تبني الدولة قواعد عسكرية في البلاد على البحر الأحمر وبحر العرب.

توجد للإمارات قاعدة كبيرة في جزيرة سقطرى اليمنية، وأصبحت منطقة خاصة بها، وتتحكم هذه الجزيرة بشكل كامل بالخط الذي يمر من الهند إلى الغرب وتتوغل في أفريقيا.

ويثير الوجود الإماراتي في تلك الجزيرة توتراً مع سلطنة عُمان، التي تعتبر الجزيرة ضمن مجالها الحيوي، ونشبت معركة كلامية بين مسؤولين ومحللين عُمانيين وإماراتيين حول تلك الجزيرة في وسائل الإعلام.

قامت الإمارات ببناء قاعدة عسكرية دائمة في ميناء المخا الحيوي. ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول يمني لم تسمه أنّ التحالف العربي يسعى لوجود دائم على الساحل الغربي لليمن.

وبالرغم من نفي التحالف العربي؛ إلا أنّ وسائل إعلام يمنية تشير إلى أنّ القاعدة بُنيت من أجل وجود دائم في تلك المنطقة الحيوية. ويبدو أنّ الدولة ستستبدل هذه القاعدة بأخرى تظهر صور الأقمار الصناعية أنّها غادرتها في جزيرة "ميون" قرب مضيق باب المندب.

أما في دول القرن الإفريقي فالإمارات واحدة من عدة دول فتحت قواعد لها على طول الساحل الأفريقي وتعهدت باستثمارات وتبرعات في إطار المنافسة على النفوذ في منطقة غير مستقرة، لكنها ذات أهمية استراتيجية. وبخلاف بقية الدول المتواجدة على طول الساحل يثير الوجود الإماراتي في القرن الإفريقي موجة من ردود الفعل الغاضبة من حكومتي الصومال وجيبوتي، وبالفعل تعرّضت الدولة للطرد من الدولتين بسبب ما وصفت بأنها سياسية تستهدف مصالح الدولتين العليا.

لكن موقف الدولة كان إمعاناً في المواجهة، فحكومة جيبوتي تقول إنّها ومنذ طرد "موانئ دبي العالمية" من إدارة "ميناء دوارليه" تعرقل السلطات في الدولة أي تأجير لدولة أخرى؛ متهمه الدولة بمحاولة التأثير على الميناء بأي شكل.

ومع خروج الدولة من جيبوتي، صعدت الحكومة الفيدرالية في مقديشو من مواجهة نفوذ الإمارات على أراضيها، وقالت الحكومة المركزية في الصومال هذا الشهر إنها ستتولى مسؤولية برنامج تدريب عسكري، كانت تديره الإمارات.

وبعدها بأيام أعلنت الإمارات انسحابها، واتهمت مقديشو بالاستيلاء على ملايين الدولارات كانت على متن طائرة. وقالت إن الأموال كانت مخصصة لدفع رواتب الجنود. لكن حكومة مقديشو قالت إنها ستحقق في تلك الأموال إن كانت لدعم الاضطرابات في الصومال.

وتصاعدت الخلافات بين مقديشو وأبو ظبي عندما تجاهلت الأخيرة الحكومة الفيدرالية، وقامت باستئجار قاعدة عسكرية والاستثمار في ميناء “بربرة” بإقليم أرض الصومال، الذي أعلن انفصاله مع الحرب الأهلية في التسعينات، دون أن يعترف به أحد.

كما يوجد لدى الإمارات وجود عسكري في “بلاد بنط” حيث تقوم الدولة بتدريب قوات أمنية في تلك المنطقة؛ إلى جانب ذلك وقعت أبو ظبي مع رئيس “أرض الصومال” اتفاقية تدريب قوات عسكرية للإقليم مع تصاعد النزاع مع الحكومة الفيدرالية.

منذ بدء حرب اليمن، قامت أبو ظبي بإقامة قاعدة لها في ميناء عصب في إريتريا؛ ومنه تنطلق طائراتها لشن غارات في البلاد، كما تستخدم هذه القاعدة الدائمة لتدريب قوات من اليمنيين لتديرها في اليمن.

وكانت تقارير حقوقية قالت إن أبو ظبي تستخدم هذه القاعدة أيضاً كسجن للمعتقلين السياسيين اليمنيين المعارضين لتوجهاتها، ضمن 18 سجناً في اليمن.

بدأ الحديث عن وجود قاعدة عسكرية للإمارات في ليبيا عام 2016 عندما شنت طائرات حربية إماراتية هجمات جوية في ليبيا، من قاعدة جوية صغيرة، بالقرب من الحدود المصرية.

وتوالى بعدها الحديث عن وجود قواعد عسكرية إماراتية في تلك الدولة التي تعيش نزاعاً منذ مقتل الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، وتستخدم الإمارات العقيد المتقاعد خليفة حفتر ليكون واجهة لوجدها العسكري في ليبيا

تشير مصادر ليبية إلى أنّ الإمارات بنت قاعدة عسكرية على بعد 100 كيلومتر جنوب غربي حقل السرير النفطي، تحديداً في مطار الخروبة العسكري. وتشير المصادر إلى أنّ القاعدة العسكرية الإماراتية التي تم بنائها تحتوي على معدات إماراتية “من بين هذه المعدات طائرات شيبيل كامكوبتر أس 100، وهي طائرات من دون طيار توجه قذائفها بالليزر. وكان لها دور كبير في معارك بنغازي”.

في عام 2017 كشفت مراكز دراسات عسكرية عن بناء الإمارات قاعدة “الخادم” التي تقع جنوب مدينة المرج بنحو 65 كيلومتراً، وتبعد نحو مئة كيلومتر عن مدينة بنغازي، وهي قاعدة سرية أنشأها النظام السابق في العقد الثامن من القرن الماضي.

المساحة التقريبية للقاعدة العسكرية عشرة كيلومترات مربعة، وتوجد فيها طائرات مختلفة، بينها طائرتان من نوع أنتونوف، والبقية طائرات تجسس وطائرات مسيرة.

يشار هنا أنه في وقت كتابة الدراسة يونيو 2016، منيت قوات حفتر بهزائم متتالية وأخليت كثير من مواقعهم العسكرية، ولا يمكن معرفة مصير تلك القواعد العسكرية الإماراتية في ظل الهزائم المتوالية لمجموعات المرتزقة التي يقودها خليفة حفتر.

ثالثاً: تطوير الجيش الإماراتي.

سعت الإمارات لتطوير قواتها العسكرية بالأخص القوات الجوية والبحرية والعمليات الخاصة، عبر شراء أحدث منتجات الأسلحة والنظم القتالية من كبريات الشركات العالمية للصناعات الدفاعية. وزيادة تعداد الجيش بفرض التجنيد الإجباري عام 2014، إلى أن وصل حجم الجيش الإماراتي العامل إلى 63 ألف عنصر. بينما بلغ حجم الإنفاق العسكري الإماراتي في عام 2017 قرابة 30 مليار دولار، وفقاً لتقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن. وبلهجة أمريكية مميزة، يقول الجنرال ستيفن توماجان أمام الكاميرات: أنا القائد العام للقيادة المشتركة لسلاح الطيران في جيش دولة الإمارات العربية المتحدة».

لم يكن الرجل يكذب، فهذا الجنرال الأمريكي يحتل هذه المكانة الرفيعة في الجيش الإماراتي.

وتوماجان ليس القائد الأجنبي الوحيد في القوات المسلحة الإماراتية؛ إذ يتولى الأسترالي مايك هندمارش قيادة قوات الحرس الرئاسي في الإمارات، التي تعتبر واحدة من أفضل قوات النخبة المقاتلة

في العالم العربي اليوم، وتنفذ عملياتٍ في اليمن، حسب موقع The Middle East Eye البريطاني.

ويلاحظ أن جميع الجيوش الخليجية توظف العديد من الأجانب، لكن هناك نتيجة عسكرية مختلفة، وأكثر فاعلية في الإمارات، بحسب رأي ديفيد روبرتس.

ولدعم طموحاتها العسكرية، فرضت الإمارات الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة عام على الرجال بين 18 و30 عاماً في 2014. ثم مدّدت فترة هذه الخدمة العسكرية إلى 16 شهراً في 2018. لكن الأمير محمد استأجر شركة ترتبط بمؤسس بلاكووتر، الشركة الأمنية الخاصة، إريك برينس، لتكوين قوة من المرتزقة من كولومبيا وجنوب أفريقيا وغيرها من البلدان.

بل إنه جند ضباطاً أمريكيين ليقوموا بإدارة جيشه، كما وظف عملاء استخبارات سابقين ليؤسسوا له أجهزة المخابرات التابعة له. وخلال السنوات الأربع التي سبقت عام 2010 اقتنى من الأسلحة أكثر بكثير مما اقتنته كافة دول الخليج الأخرى مجتمعة، بما في ذلك 80 طائرة إف 16، و 30 مروحية هجومية من طراز أباتشي، و62 طائرة فرنسية من طراز ميراج.

وتلقّى وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس، قبل انضمامه إلى إدارة دونالد ترمب، الإذن من سلاح مشاة البحرية الأميركي، للعمل كمستشار عسكري للإمارات في عام 2015.

اليمن نموذجا:

رغم أن الإمارات سعت للتدخل لدى العديد من الدول العربية والإقليمية عن طريق الأدوات والأساليب التي ذكرناها سابقاً، ونجحت وإن بنسب متفاوتة؛ فقد سعت للتدخل في مصر ونجحت في إحداث انقلاب على السلطة الشرعية، وسعت للتدخل في تونس ودعمت أحزاباً موالية للنظام القديم لإحداث تشغيب على المسار السياسي، وسعت لتقويض الوضع في ليبيا، عبر العقيد المتقاعد حفتر، وإحداث حرب أهلية لا أحد يعلم متى تنتهي، وسعت لجر المغرب إلى مربعها، ولم تخل حتى موريتانيا والصومال من محاولات تدخل لصالح مشروعها المتمثل في مواجهة التيارات الإسلامية والاستيلاء على الموانئ البحرية، وسعت لدعم الانقلاب في تركيا، وأثرت على التوجه السياسي داخل مؤسسة الحكم في السعودية، وحاولت كذلك إحداث تغيير سياسي لصالحها في سلطنة عمان.

إلا أن تدخلها في اليمن يظل الصورة الأوضح والأكثر قوة وتأثيراً، لذلك فإن اليمن يعد نموذجاً لكافة أنواع التدخل التي قامت بها الإمارات، سواء عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً.

استخدمت الإمارات وسائل عدة للالتفاف على مطالب الثورة اليمنية، بدءاً بحملات تشويه للقوى والكيانات المحسوبة على تيار الإسلام السياسي، مروراً بتصنيف قيادات سياسية بارزة في قوائم الإرهاب، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر، ودعم أدوات محلية، لإلحاق أكبر قدر ممكن من الهزائم ضد الإسلاميين، بخاصة القوى والتيارات المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين.

وجدت الإمارات فرصة سانحة في التحالف الذي تقوده السعودية للعب دور أساسي في العمليات العسكرية المشتركة في اليمن، مستفيدة من انشغال القيادة السعودية في ترتيبات بيت الحكم داخل العائلة المالكة، وعملت أبو ظبي بديناميكية على تعزيز حضورها في المشهد اليمني خلال خمس سنوات، وإعادة ضبط مسار الأحداث في ضوء أجندتها المرسومة في البلاد.

الإمارات وتقويض الشرعية

بالنظر إلى طبيعة العلاقات اليمنية الإماراتية، فهي لم تشهد حالة استقرار، حتى في عهد الرئيس السابق، علي صالح، بل ظلت في حالة مد وجزر، تبعاً للأحداث التي شهدتها اليمن والمنطقة، ولم تشهد علاقة البلدين استقراراً نسبياً إلا في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العام 2008 لمدة 25 عاماً قابلة للتמיד لمدة عشر سنوات. كانت تلك الاتفاقية تنازلاً عن نشاط ميناء عدن المهم بالنسبة لليمن، ضمن مقومات الموقع الجيوسياسي للدولة اليمنية لصالح ميناء جبل علي، الذي أصبح محطة مهمة في خطوط التجارة الدولية.

وبالفعل، تراجع نشاط ميناء عدن، الذي كان يصنّف سابقاً بأنه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك، فيما يخص تزويد السفن بالوقود. وألغيت الاتفاقية في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن تحت ضغط الأصوات اليمنية المطالبة بإلغاء الاتفاقية، بسبب حالة التراجع المستمر لأداء الميناء، حيث شهد عدد الحاويات المسجلة تراجعاً من 492 ألف حاوية في 2008 إلى 146 ألف حاوية في العام 2011.

توقف قطار الثورة السلمية في اليمن عند محطة التسوية السياسية، بموجب المبادرة الخليجية وآليتها

التنفيذية، وتسلمَّ الرئيس عبد ربه منصور هادي، السلطة، في 21 فبراير/شباط 2012، في أعقاب انتخابات شكلية، مثلت بنظر المحيط الإقليمي حالة تحول غير مقبولة في ولادةٍ شرعيةٍ سياسية للنظام الحاكم في بلد، تحيط به أنظمة تعاني أزمة مشروعية، ما يعني ضرورة إجهاض هذا التحول.

بدأت إشكالية العلاقة بين الشرعية اليمنية والإمارات منذ وقت مبكر من عمر الحرب اليمنية، لكن يمكن القول: إن أولى المحطات التي برز فيها الخلاف بينهما على السطح كانت إثر قرار الرئيس هادي، مطلع أبريل/نيسان 2016، بإقالة نائبه رئيس الحكومة آنذاك، خالد بحاح، المعروف بصلاته الوثيقة بالإمارات، حيث عُيِّل قرار إقالة خالد بحاح من رئاسة الوزراء بأنه نتيجة للإخفاق الذي رافق أداء الحكومة خلال الفترة الماضية، لكن مصادر اعتبرت قرار إقالة بحاح رسالةً مبكرة للإمارات، ومحاولة لتقليص دورها في اليمن، يعزز ذلك رضوخ الأخير للقرار ثم إعلان رفضه لاحقًا.

في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، أصدر الرئيس هادي قرارًا بإقالة القيادي الإصلاحية، نايف البكري، وتعيين جعفر محمد سعد خلفًا له، لكن الأخير لم يستمر لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث اغتيل بتفجير دموي استهدف موكبه في ٦ ديسمبر/كانون الأول من نفس العام.

عقب اغتيال جعفر محمد سعد، محافظ عدن الأسبق، اجتمع الرئيس هادي باللجنة الأمنية وأصدر قرارًا بتعيين عيدروس الزبيدي، المدعوم من الإمارات، محافظًا لعدن وتعيين شلال شايح مديرًا لشرطة الأمن العام بالمحافظة، كما أصدر قرارًا بتعيين الزعيم السلفي المتشدد، هاني بن بريك، وزيرًا للدولة، والمعيّن من طرف الإمارات مشرفًا على قوات ما يسمى بالحزام الأمني، في خطوة اعتُبرت انصياعًا من الرئيس هادي للضغوط الإماراتية بتعيين شخصيات تجاهر بولائها لدولة أجنبية. تصاعدت منذ تلك اللحظة وتيرة الاغتيالات بشكل لافت، وطالت العديد من رموز المجتمع وقياداته وأئمة المساجد والخطباء، بمن فيهم شخصيات كان لها دور في استقبال القوات الإماراتية إبان دخولها مدينة عدن لطرد الحوثيين وقوات صالح منها، فيما يكاد يشترك الضحايا جميعهم في التمسك بالشرعية ورفض مشاريع الانفصال أو العمل لصالح الإمارات.

لقد عمدت الإمارات إلى تقليص نفوذ الحكومة الشرعية في العاصمة المؤقتة، عدن، وتدمير كل مظاهر الحياة السياسية والمدنية وإزاحة كل من يرفض سياساتها جنوب اليمن، وفرضت واقعاً أحاديًا قمعيًا لا يختلف عن الواقع الذي فرضه الحوثيون في مناطق سيطرتهم، باستخدام منهجية الاغتيالات

والاعتقالات والتعذيب وشبكات السجون السرية لكل الشخصيات الدينية والسياسية والاجتماعية المناوئة لها.

ترجح مصادر غربية أن تكون بعض عناصر المجلس الانتقالي الجنوبي هي من يقف وراء اغتيالات رجال الدين، وتعزو هذه الاغتيالات إلى ارتباطها بنزاع على السلطة بين وكلاء حليفين للولايات المتحدة؛ هما: السعودية والإمارات، اللتان تمتلكان رؤى مختلفة لمستقبل اليمن؛ حيث تبدو تلك الاغتيالات بمنزلة حملة ممنهجة ومدروسة تستهدف الأشخاص الذين هم من خارج التيار الرئيسي الجديد الذي يؤيد الانفصال.

يعزز هذه الاتهامات ما أكدته تقارير وتحقيقات استقصائية أخرى أماطت اللثام عن حقيقة التورط الإماراتي في مسلسل الاغتيالات في عدن، والتي طالت زعماء دينيين وناشطين سياسيين، عبر خلايا محلية، ومرترقة أجنب، بينهم ضباط سابقون في الجيش الأميركي منحتمهم الإمارات رتبًا عسكرية كغطاء قانوني.

استمرت الإمارات في استثمار حالة التشطي، وعملت عبر أدواتها المحلية المتمثلة بالمجلس الانتقالي على عرقلة ورفض الانصياع لقرارات التعيين الصادرة عن الرئيس هادي، ففي مطلع فبراير/شباط 2017، رفض قرار بتعيين ضابط أمن مطار عدن بدلاً عن سلفه، وحين حاولت قوات من الحماية الرئاسية التدخل لتطبيق القرار تعرضت لقصف الطيران الإماراتي.

وفي محاولة لترميم العلاقة، قام هادي بزيارة إلى الإمارات، أواخر فبراير/شباط 2017، ولكن كانت الزيارة باهتة منذ لحظة وصوله مطار أبو ظبي، حيث كان في استقباله مسؤول الاستخبارات بدولة الإمارات، اللواء علي محمد حماد الشامسي، وتفيد مصادر صحافية بأنه التقى محمد بن زايد سريعًا لكن لم يعقد معه أية مباحثات، وأنه عاد غاضبًا إلى مقر إقامته في الرياض.

في 27 أبريل/نيسان 2017، أقال الرئيس هادي محافظ عدن، عيدروس الزبيدي، من منصبه وعين المفلحي بدلاً عنه، ليعلن على إثره ولادة المجلس الانتقالي الجنوبي، في الخامس من مايو/أيار 2017، ومنذ تلك اللحظة بدأت تتشكل ملامح مشهد جديد في الجنوب يبدو أكثر قتامةً، وبدأ حضور الشرعية يتلاشى لمصلحة المشروع الانفصالي المدعوم إماراتياً.

دعم الانفصال والعودة إلى ماضي التشطير

ربما ترى الإمارات أن انفصال الجنوب اليمني يمثّل مفتاح التحكم والسيطرة والنفوذ الإماراتي، لذلك كانت مواقف أبو ظبي منذ وقت مبكر ضد الوحدة اليمنية التي تحققت عام 1990، حيث لم تنفك الرؤية الإماراتية المعادية للوحدة اليمنية عن النهج الذي تتبناه السعودية في رغبتها الإبقاء على اليمن منقسمًا، وعندما اندلعت الحرب الأهلية، عام 1994، كان موقف الإمارات واضحًا في الاصطفاف مع مشروع الانفصال ودعمه، وهو ما وثّقته مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب حينها، متحدثًا فيها عن تفاصيل زيارته للإمارات أثناء حرب 94 ولقائه الشيخ زايد وموقف الأخير الرفض للوحدة.

في أعقاب تدخلها عسكريًا في اليمن، ونجاحها في السيطرة عبر وكلائها المحليين على معظم الخطوط الجوية والقواعد والموانئ البحرية على طول الساحل الجنوبي الاستراتيجي لليمن، لجأت أبو ظبي هذه المرة إلى البدء بإطلاق دعاية إعلامية للترويج للانفصال، وقدمت دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي في إنشاء قناتين فضائيتين.

وقد تصاعدت وتيرة الدعاية الإماراتية لانفصال الجنوب عقب التقارب الإيراني الإماراتي وزيارة مسؤولين إماراتيين إلى طهران، حيث أطلق العديد من المسؤولين والمغردين الإماراتيين سلسلة من المواقف المؤيدة للانفصال، قبل أن تتوج بانقلاب المجلس الانتقالي الجنوبي، في العاشر من أغسطس/آب 2019، وسيطرته على العاصمة المؤقتة، عدن، بعد عام على محاولة انقلاب أولى فاشلة.

بالتزامن مع إعلانها سحب أجزاء من قواتها في اليمن، لم تُظهر الإمارات أي تراجع على صعيد استراتيجيتها في تقسيم اليمن، ولم تكن تلك الخطوة إلا ذرًا للرماد على العيون، تتيح لها مواصلة الاستراتيجية التي تعمل على تنفيذها، بعد أن تكون اتخذت بعض الاحتياطات التي تحاول من خلالها على ما يبدو، تقليل تبعات هذه السياسة في ظل السخط اليمني المتزايد ضد الدور الإماراتي، خصوصًا بعد أن كشفت وسائل إعلام يمنية، مطلع يوليو/تموز 2019، أي قبل الانقلاب بنحو شهرين، عن مخطط إماراتي للانقلاب على الحكومة الشرعية في عدن، المعترف بها دوليًا، وإعلان انفصال جنوب اليمن، وتأسيس دولة جديدة يقودها "المجلس الانتقالي الجنوبي"؛ الأمر الذي أكده أيضًا حينها تسريب صوتي لأحد القادة العسكريين المواليين للرئيس هادي.

توالى الأحداث ونجح المجلس الانتقالي في بسط سيطرته على العاصمة المؤقتة، عدن، وطرد الحكومة الشرعية، وعادت إلى الأذهان أحداث الصراع الجهوي الدامي على السلطة بين الرفاق، في يناير/كانون الثاني 1986؛ حيث شنت قوات المجلس الانتقالي بدعم إماراتي حملات قمع رهيبية ضد أنصار الرئيس هادي والشرعية في عدن، وواصلت سيطرتها على مدن الجنوب وصولاً إلى شبوة، قبل أن تستعيدها قوات الحكومة، وتنتقل صوب عدن لاستعادتها، لكن الإمارات سرعان ما تدخلت وشنّت غارات جوية متزامنة، استهدفت تجمعات الجيش على مشارف العاصمة المؤقتة، على الرغم من إعلان الإمارات المسبق انسحابها من اليمن.

لقد أثارت الغارات الإماراتية ضد قوات الشرعية صدمة لدى العديد من اليمنيين، وأيقن العديد من مسؤولي الشرعية أن الإمارات لا تعمل لصالح عودة الشرعية في اليمن، وهو ما بدا واضحاً في خطاب وزير الخارجية اليمني، محمد الحضرمي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي العديد من تقاريره، عزا فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المكلف باليمن تآكل سلطة الحكومة الشرعية اليمنية إلى جملة من الأسباب، أبرزها عدم قدرة الرئيس هادي على الحكم من الخارج، ابتداءً من منع طائرته من الهبوط في عدن، مطلع 2017، وصولاً إلى طرد حكومته من العاصمة المؤقتة، عدن، في أغسطس/آب 2019، وتشكيل مجلس انتقالي جنوبي، واستمرار الحوثيين في سيطرتهم على صنعاء، بسبب توقف عملية التحرير على حدود الشطرين، والعمل على إطالة أمد الصراع، وتفكيك جبهة الشرعية وإضعافها، وانتشار عمليات مستقلة من جانب قوات تعمل بالوكالة، ويمدها بالسلاح أعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية، وتعمل من خلالها على تحقيق أهداف خاصة بها في الميدان، مشيراً إلى قوات الحزام الأمني والنخبة الحضرمية، التي أنشأتها ومولتها الإمارات.

وفي آخر تقارير فريق الخبراء أشار بوضوح إلى أنه بعد سنوات من إضعاف الشرعية، جاء إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات التابعة له، إتمام سيطرته على العاصمة المؤقتة، عدن، فيما كانت عمليات القصف الجوي الإماراتي ضد الجيش التابع للشرعية على تخوم عدن إبان محاولته استعادتها نقطة تحول كبيرة في المشهد اليمني برمته، لينتهي المطاف بإعلان اتفاق الرياض بين الحكومة والانتقالي، والذي اعتُبر بمنزلة اعتراف إقليمي وإضفاء للشرعية السياسية على سلطة الأمر الواقع التي فرضها الانتقالي المدعوم إماراتياً في عدن وعدد من مدن الجنوب، لاسيما أنه انطوى على مزيد من تقليص

دور الحكومة، خصوصًا ما يتعلق بالملف المتعلق بالترتيبات العسكرية، والذي يحد ويقوض بشدة سلطة حكومة اليمن، وسيطرتها على إعادة تنظيم قواتها وأسلحتها.

الإمارات والجماعات السلفية

مقابل حربها على الكتل السكانية والقوى السياسية اليمنية المحسوبة على الثورة السلمية في اليمن، سعت أبو ظبي منذ الوهلة الأولى للتدخل العسكري في اليمن، إلى استثمار حالة الاستياء والرغبة في الانتقام لدى منتسبي الجماعة السلفية "الجمامية" التي هُجرت قسرًا من دماج في صعدة، إثر عدوان الحوثيين على مركز دار الحديث، وعودة آلاف الطلاب إلى ديارهم، حيث تمت تعبئتهم للانخراط في المقاومة المسلحة ضد الحوثيين، خصوصًا في تعز وعدن، وتولت الإمارات لاحقًا إعادة هيكلتهم في إطار ألوية وتشكيلات مسلحة تتلقى منها الدعم والتمويل والتوجيه مباشرة، بما في ذلك كتائب أبو العباس، عادل فارغ، في تعز، والأحزمة الأمنية في عدن وأبين ولحج، وجزء من ألوية العمالقة في الساحل الغربي.

حتى المساجد التي اغتيل أئمتها في عدن من المحسوبين على التيارات السلفية الأخرى، جرى تسليم مساجدهم بأوامر القيادي السلفي في المجلس الانتقالي، هاني بن بريك، لشخصيات تنتمي لنفس التيار المنتمي إليه والمدعوم إماراتيًا، لتماهيه مع المشروع الإماراتي المعادي للديمقراطية ووحدة التراب اليمني.

في اليمن نجد التوجهات الاستراتيجية الإماراتية كلها واضحة للعيان، وهي مثال كامل للطموحات الإماراتية ودورها الوظيفي المتماهي مع التوجهات الأمريكية والصهيونية في القضاء على القوة الكامنة في الشعوب، وتفتيت دول المنطقة وإضعافها اقتصاديا وسياسيا، إضافة إلى نشر مشروع الإسلام الجديد في المنطقة.

ومع كل الدعم الذي تتلقاه الإمارات سياسيا، ومع ما تملكه من قوة اقتصادية، فلا نستطيع القول إن الأمر استتب لها في اليمن، ونجحت بالكامل في تنفيذ مشروعها الاستعماري.

تحديات المشروع الإماراتي:

- نشطت الإمارات في عدة محاور، مستفيدة من حال ظروف عالمية مؤقتة، تمثلت في تسربها لدائرة القرار الأمريكي عبر المال السياسي، وتبنيها للمشروعات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة بشكل

مباشر، مما ضاعف من الأعباء الملقاة عليها. وتجلى ذلك في تنوع نشاطها بين التدخل العسكري المباشر، وتمويل الانقلابات والتدخلات السياسية، وإشعال وتمويل النزاعات والحروب الداخلية، ومن المرجح أن ينكمش تأثيرها ونشاطها الدولي مع زوال هذا الظرف العالمي.

- الإمارات ذات المليون ونصف المليون مواطن لا تمتلك المقومات المادية والاقتصادية التي تساعد على مواصلة شن حروبها الاستعمارية؛ فرغم أن لديها اقتصاداً قوياً، لكنه اقتصاد ريعي، يخضع للمتغيرات الخارجية بنسبة كبيرة، فهي لا تمتلك ثروات داخلية متنوعة أو عمق استراتيجي. وهذه الحالة الاقتصادية تجعل المشاريع الاستراتيجية التي تبني عليها هشة للغاية؛ إذ من المرجح ألا يصمد الأساس الاقتصادي الضعيف في ظل استنزاف عالٍ لم يتبين حتى الآن متى ينتهي.

- المناطق التي تنشط فيها الإمارات هي مناطق عجزت عن البقاء فيها دول استعمارية كبرى؛ لأنها مناطق تفرغ للجهود والطاقت والإمكانات بدون نتائج ملموسة. وهو ما بدأت تظهر مؤشراتته في تراجع الحضور الإماراتي بالصومال وجيبوتي، وتصريحات مسؤوليها بالرغبة في إنهاء الحرب باليمن.

- تمركز المشروع الإماراتي في شخص محمد بن زايد والدائرة المحيطة به، مما يجعل حدوث أي طارئ له أو في فريقه بمثابة الخطر الذي قد يقضي على تلك المشاريع في ظل عدم ضمان وجود البديل الذي يستطيع تقديم مثل هذه الخدمات مستقبلاً بنفس الكفاءة. ومما يزيد من أهمية هذا المؤشر تزايد التسريبات عن تدمير بقية حكام الإمارات الأخرى من الخسائر البشرية في اليمن، والخسائر الاقتصادية الناتجة عن أزمة حصار قطر، وتراجع العلاقات الاقتصادية مع إيران.

هذه الجوانب المهمة المتعلقة بمدى قدرة الإمارات على تحمل أعباء المشروع الذي تتباه لمدة طويلة، تشير لضعف هذه الاحتمالية، وترجح أفول مشروع الهيمنة الإماراتي مع أي هزات داخلية، أو تغيرات عالمية، أو تزايد للاستنزاف البشري والمالي خارجياً.

الإمارات المرحلة الجديدة:

بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة، خاصة بعد تغير في الأولويات السياسية للخارجية الأمريكية بعد خروج ترامب من البيت الأبيض، قامت الإمارات بإجراء بعض التعديل في أدواتها، وإن ظلت الأهداف الاستراتيجية قائمة لم تتغير؛ فعلى الصعيد الدولي خرج ترامب،

الشخصية المثيرة للجدل، والذي يمكن وصف عهده بأنها الفترة الذهبية للإمارات، التي استطاعت استغلال وجوده في البيت الأبيض ورعونه السياسية، في تمرير العديد من أجندتها السياسية. وجاء بايدن وهو السياسي المخضرم الذي عمل في الكونجرس لفترة طويلة، وعمل نائبا للرئيس أوباما، فهو سياسي عتيق يعلم كيف تدار الأمور السياسية، وبذلك تغيرت الأوضاع كثيرا بالنسبة للإمارات.

وعلى الصعيد الإقليمي أيضا أصبحت الأمور أكثر هدوء، وأصبح مؤشر العودة إلى الأوضاع السياسية التي سبقت الربيع العربي هي الأقرب؛ في استقرار الأوضاع في مصر، وقرب عودة سوريا، وخروج الإسلاميين من السلطة في المغرب، وربما ليبيا على الطريق، لذا شهدت الآونة الأخيرة بعض التحركات السياسية الإماراتية لتوفيق سياستها مع المتغيرات الجديدة، ومنها فك حالة صدام المحاور التي صبغت الفترة الماضية.

فبعد سنوات من التوترات بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا، حدث تحسن واضح في العلاقات بين البلدين منذ بداية العام، مع تصاعد كبير في التحرك من كلا الجانبين نحو استعادة العلاقات في الأسابيع الأخيرة. في (يناير) 2021م، قال أنور قرقاش: "ما نريد أن نقوله لتركيا هو أننا نريد تطبيع علاقاتنا في إطار الاحترام المتبادل للسيادة". في (مارس)، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو: "لا يوجد سبب يمنع تركيا من إصلاح العلاقات مع المملكة العربية السعودية. إذا اتخذوا خطوة إيجابية، سنفعل ذلك أيضًا، الأمر نفسه ينطبق على الإمارات العربية المتحدة". بعد شهر، تحدث وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، عبد الله بن زايد آل نهيان، مع نظيره التركي في أول مكالمة من هذا النوع منذ نحو خمس سنوات. في 18 أغسطس 2021 التقى طحنون بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في تركيا بالرئيس رجب طيب أردوغان. في 31 أغسطس، تحدث أردوغان وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان في مكالمة هاتفية نادرة. ووصف قرقاش، الذي يشغل الآن منصب مستشار دبلوماسي رئاسي، المكالمة بأنها "إيجابية للغاية وودودة".

حكم حزب العدالة والتنمية التركي البلاد لما يقرب من عقدين من الزمن، وخلال السنوات الأولى في السلطة، كانت هناك علاقات قوية بين دول الخليج العربية وتركيا، وخاصة العلاقات الإماراتية التركية القوية، المتجذرة في المصالح المشتركة القوية.

وتشاركت تركيا ودول الخليج العربية مخاوف بشأن إيران، وكذلك نفوذ طهران في العراق. منذ الثورة

الإيرانية عام 1979، التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، وأصبحت دول الخليج حذرة من نفوذ إيران الإقليمي. وقد فتح غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 المجال لطهران لتعزيز نفوذها في المنطقة، مما أدى إلى تفاقم مخاوف دول الخليج العربية. في ذلك الوقت، اعتبرت العديد من دول الخليج أن تركيا في وضع جيد يمكنها من العمل كموازنة ضد عدم الاستقرار الإقليمي. وبدورها، أرادت أنقرة تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربية، التي اعتبرتها حصناً محتملاً ضد إيران.

لم تكن السياسة الأمنية والإقليمية هي العوامل الوحيدة التي أدت إلى توثيق العلاقات بين تركيا والخليج. بل رأى كل جانب مزايا كبيرة في تعزيز التعاون الاقتصادي. وما بين عامي 2001 و2008، على سبيل المثال، كانت هناك زيادة في التجارة الثنائية بينهما. ففي عام 2008، وقعت تركيا ومجلس التعاون الخليجي على مذكرة تفاهم تجعل تركيا أول دولة من خارج مجلس التعاون الخليجي تصبح شريكاً استراتيجياً رسمياً لدول الخليج. وهذا يعني أيضاً تعزيز العلاقات بين أنقرة وأبو ظي.

ومع ذلك، فقد شكلت احتجاجات الربيع العربي تغييراً في مكانة العلاقات التركية الخليجية. وكانت علاقات تركيا مع الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص اختباراً لمستوى هذه العلاقات. كانت أنقرة داعمة للاحتجاجات، التي أتاحت لتركيا فرصة لتعزيز دورها الإقليمي، من خلال علاقاتها مع الأحزاب المتحالفة مع الإسلاميين التي سيطرت بعد الإطاحة بحكام قدامى، وأن تمارس دوراً محورياً في العديد من البلدان المضطربة. وبدورها، تبنت الإمارات ودول الخليج الأخرى موقفاً أكثر حذراً، قلقاً من الدعم المتزايد للإخوان المسلمين والأحزاب الإسلامية، فضلاً عن استقرار النظام. منذ ذلك الحين، اتبعت تركيا والإمارات مناهج مختلفة تجاه النزاعات الإقليمية والتحالفات السياسية.

عادت خطوط الصراع الجيوسياسي إلى الظهور مؤخراً في تونس، حيث أدت احتجاجات الربيع العربي إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في عام 2011، ووصل حزب النهضة التابع للإسلاميين إلى السلطة. على الرغم من أن النفوذ السياسي لحركة النهضة وسيطرتها على الحكومة بدأت في الانحسار تدريجياً بعد الإطاحة بالرئيس المرتبط بالإخوان المسلمين محمد مرسي في مصر، وقد تسارع هذا الحسوف في سيطرتها على الحكومة، بعد أن أقال الرئيس قيس سعيد رئيس الوزراء وأغلق البرلمان في وقت متأخر. مع ذلك، حافظ حزب النهضة، الذي يواجه انتقادات من الشارع، على قدر كبير من الدعم، وبينما كانت أنقرة حليفاً إقليمياً قوياً لحركة النهضة، حاولت الإمارات مراراً وتكراراً

التأثير على البلاد بعيداً عن تركيا.

تتنافس الإمارات العربية المتحدة وتركيا مع بعضهما البعض في سوريا أيضاً. ففي حين مكّنت الحرب الأهلية تركيا من زيادة نفوذها في المنطقة، حاولت الإمارات العربية المتحدة ردع أنقرة في البلاد بطريقتين على الأقل:

من خلال دعم الجماعات المسلحة الكردية، التي تقف تقليدياً في وجه نفوذ أنقرة في شمال شرق البلاد؛ لتقوية موقفها، وجعلها تتماهى مع النظام السوري في وجه الثورة السورية.

إعادة العلاقات مع نظام بشار الأسد، بعدما كانت من بين الدول التي قطعت العلاقات مع الحكومة السورية في بداية الحرب الأهلية. ففي أواخر عام 2018، أعادت الإمارات فتح سفارتها في دمشق. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك مؤشرات متزايدة على تقارب بين الإمارات والحكومة السورية، بما في ذلك مكاملة هاتفية بين الأسد وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان، وإعادة الروابط الجوية، ويبدو أن رغبة الإمارات في كبح النفوذ التركي في سوريا هي أحد العوامل المهمة التي حفزت انفتاح الإمارات على حكومة الأسد..

تمت إعادة ضبط العلاقات التركية الخليجية بشكل دوري وفقاً للظروف الإقليمية، وتشير الدلائل الأخيرة إلى أن العلاقة تتقارب بسرعة مرة أخرى. قال ديفيد ماك، نائب مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى والذي عمل أيضاً سفيراً للولايات المتحدة لدى الإمارات العربية المتحدة، في مقابلة عبر البريد الإلكتروني، "التقارب بين تركيا والإمارات العربية المتحدة منطقي من الناحية الاستراتيجية لكلتا الحكومتين. كلاهما يشتركان في بعض الجيران - إيران وسوريا وأفغانستان - وهي عوامل ضخمة لعدم الاستقرار الإقليمي. يمكن التحكم في الاختلاف في أنظمتهم السياسية، بشرط أن يمارسوا دبلوماسية هادئة. هناك أيضاً إمكانية للتجارة ذات المنفعة المتبادلة".

في الواقع، يبدو أن كلا من أنقرة وأبو ظبي مهتمتان بتعزيز علاقتهما الاقتصادية. وبحسب ما ورد فقد كان هذا أحد الموضوعات التي ناقشها الجانبان خلال زيارة طحنون لتركيا. كان لنزاعهم الإقليمي تأثير سلبي على اقتصاداتهم. على سبيل المثال، انخفضت صادرات تركيا مع الإمارات العربية المتحدة من 9.2 مليار دولار في عام 2017 إلى 2.1 مليار دولار في عام 2018. وفي السنوات الأخيرة،

كان الاقتصاد التركي يعاني، لا سيما بسبب الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا. وفي عام 2020، عانى الاقتصاد التركي من "انكماش تاريخي في الربع الثاني". علاوة على ذلك، عندما التقى أردوغان برئيس الوزراء الليبي المؤقت في إسطنبول في أغسطس، طلب من عبد الحميد ديبية، بحسب ما ورد، سداد ما يقرب من 4 مليارات دولار من الديون. ومن الممكن أن يكون دعم تركيا المتزايد لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة منذ أن شن الجنرال خليفة حفتر هجومه في طرابلس في عام 2019 مدفوعاً جزئياً باهتمام أنقرة باستعادة بعض هذه الأموال.

اتخذت الإمارات العربية المتحدة وتركيا خطوات هادفة نحو تخفيف التوترات، منذ انتخاب الرئيس الأمريكي بايدن. وكانت الولايات المتحدة قلقة بشأن المنافسة الإقليمية بين الإمارات وتركيا. وأشار ماك إلى أن "الولايات المتحدة لديها أحياناً علاقات صعبة، ولكنها مهمة مع كلا البلدين". قال إن التنافس "لم يخدم المصالح الأمريكية"، وتابع أن "واشنطن تريد أن تراهم يضعون نزاعهم في الماضي".

علاوة على ذلك، فإنه نظراً لوجود تصورات متزايدة عن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، كانت دول المنطقة تتجه نحو خفض التصعيد، بسبب الشكوك المتزايدة حول مدى دعم الولايات المتحدة لها في مواجهة التهديدات الإقليمية. على سبيل المثال، أصيب شركاء الولايات المتحدة بالذهول من عدم وجود أي رد عسكري أمريكي على هجمات الطائرات بدون طيار في سبتمبر 2019 على منشآت معالجة النفط السعودية في بقيق وخريص. وأشار رد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى أن واشنطن لن تلتزم دائماً بمبدأ كارتر، الذي أكد على حماية الولايات المتحدة لحقوق النفط الموجودة في الخليج. ومن المحتمل أن يؤدي سحب بايدن للقوات الأمريكية من أفغانستان إلى زيادة مخاوف شركاء الولايات المتحدة الإقليميين. وأن دول الخليج، التي تشعر بقدر أقل من الغطاء الأمني، تفترض أن مصالحها تكمن في تقليل التوترات مع جار قوي - وحليف محتمل - مثل تركيا.

يبدو أن التقارب بين الإمارات وتركيا هو جزء من جهد أكبر لرأب الصدع في جميع أنحاء المنطقة، ومن هنا جاءت المحادثات السعودية الإيرانية، التي بدأت في أبريل.

يقال إن أبو ظبي مهتمة بالمساعدة في إحياء علاقة أنقرة بالحكومة السورية. ويمكن تسهيل ذلك من خلال تحسين العلاقات الإماراتية التركية. أعتقد أنه من المحتم أن تتحسن العلاقات بين الحكومة السورية في عهد بشار الأسد وتركيا. وقال ديفيد ليش، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة ترينيتي

في تكساس ومؤلف كتاب "سوريا: تاريخ حديث". يبدو أن دول الخليج المهتمة بتعزيز العلاقات مع الأسد تنتظر الضوء الأخضر من واشنطن - التي تقوم حالياً بمراجعة سياستها تجاه البلاد - قبل اتخاذ الخطوة التالية. ويبقى أن نرى إلى أي مدى ستكون اعتراضات الولايات المتحدة على التقارب الخليجي مع سوريا عقبة أمام أبو ظبي لتسهيل العلاقات التركية السورية.

ليست هذه هي المرة الأولى في العقد الماضي التي تبذل فيها الإمارات العربية المتحدة وتركيا محاولات لتخفيف التوترات. ففي عام 2016، تبادل المسؤولون الإماراتيون والأتركي الزيارات وعينت الإمارات سفيراً لها لدى تركيا. ومع ذلك، تلاشى التقارب بعد أن اتهمت تركيا الإمارات بتقديم الدعم لمحاولة الانقلاب ضد أردوغان في نفس العام.

وبالرغم من أن التطورات الأخيرة إيجابية، إلا أن هناك عوامل مختلفة، بما في ذلك توقعات البلدين لبعضهما البعض، والتي ستحدد مسار العلاقة. ومن المؤكد أن لقاء أردوغان ومحمد بن زايد سيكون له أثر إيجابي في تعزيز العلاقة بين البلدين ووضع العلاقات على مسار أكثر ثباتاً، وهو ما حدث بالفعل.

اليوم، تغيرت الديناميكيات عما كانت عليه قبل خمس سنوات. اقتصادياً، لم تكن دول الخليج الغنية بالنفط محصنة تماماً من تداعيات جائحة فيروس كورونا. ففي عام 2020، انكمش اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 6.1%. كما أن الاقتصاد التركي بدوره يعاني بالفعل قبل انتشار الوباء. في غضون ذلك، يبدو أن الانسحاب الأمريكي المتصور من الشرق الأوسط يترك دول المنطقة تبحث عن خيارات بديلة، ويبدو أن الدبلوماسية قد ظهرت كأحد أهم هذه الخيارات. وبالتالي، يبدو أن التقارب الحالي يتمتع بقوة بقاء أكبر من التواصل في عام 2016. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن البلدين سيصبحان "حليفين مقربين" بين عشية وضحاها. بدلاً من ذلك، من المرجح أن تقود الاهتمامات والمخاوف المشتركة مسار العلاقة.

تعد الزيارة المفاجئة التي قام بها مستشار الأمن القومي الإماراتي "طحنون بن زايد آل نهيان" إلى قطر أهم زيارة يقوم بها مسؤول إماراتي رفيع للدوحة، منذ أن أدى الربيع العربي لتصادم البلدين الخليجين في الرؤى والسرديات الأيديولوجية.

وبقدر أهمية هذه الزيارة للأمن والاستقرار الإقليميين ينبغي رؤيتها في سياق بيئة أمنية إقليمية

ديناميكية بشكل غير مسبوق بفعل انسحاب القيادة الأمريكية من الشرق الأوسط.

رسالة من أفغانستان

أرسلت التطورات الأخيرة في أفغانستان رسالة إلى أبو ظبي مفادها هشاشة النظام الإقليمي الأوسع. وأدت صور القوة العظمى المهزومة، وهي تحاول بيأس السيطرة على آخر خط عبور لها في كابول، إلى إقناع "طحنون" -العقل الاستراتيجي لأبو ظبي- بأن البحث عن الأمن القومي وأمن النظام لا يمكن أن يعتمد فقط على الدعم من واشنطن.

وبدلاً من ذلك، يتطلب الأمر من الإمارات أن تصبح أكثر واقعية في تكوين الشبكات والعلاقات في جميع أنحاء المنطقة إذا لزم الأمر، حتى مع الخصوم الأيديولوجيين في الدوحة وأنقرة.

تراجعت أهمية أبو ظبي في المنطقة منذ اتفاق العلا (الذي تفاوضت عليه السعودية مع قطر في المقام الأول)؛ حيث وضع نهاية لأزمة الخليج.

كما تمكنت قطر من إصلاح العلاقات مع مصر والسعودية بشكل تجاوز في بعض الأحيان كونه مجرد سلام بارد.

وسمح ذلك للدوحة بالتعاون مع القاهرة لتسهيل وقف إطلاق النار بين إسرائيل و"حماس" في الوقت الذي جرى فيه تمهيش أبو ظبي، التي فشلت في الوفاء بوعدتها بالاستفادة من اتفاقيات أبراهام لتعزيز عملية السلام.

وفي الوقت نفسه، ناقشت السعودية وقطر التعاون الأوثق في مجموعة من الملفات، الذي بلغ ذروته في إنشاء مجلس التعاون السعودي القطري، في وقت انتقلت فيه العلاقات الثنائية بين أبو ظبي والرياض من مرحلة شهر العسل كما كان عام 2017 إلى التصادمية أكثر في عام 2021.

وفي حين شارك "طحنون" في تدبير حصار قطر، الذي كان يهدف لعزل الدوحة إقليمياً ودولياً، فقد خرجت قطر منه بروابط أوثق مع واشنطن، وتم الاعتراف بها كشريك ووسيط موثوق به في المنطقة. وظهر تناقض صارخ بين العقلية الصفيرية لأبو ظبي، وبين عودة قطر كوسيط في فلسطين وأفغانستان والقرن الأفريقي وإيران من بين أماكن أخرى.

وخلال العقد الماضي، ظلت أجندة أبو ظبي متأثرة بحملتها المناهضة للثورات.

كما أن حملتها الناجحة لدعم الانقلاب في مصر في عام 2013، عززت اعتقادا لدى "آل نهيان" بأن الإمارات يمكن أن تنتقل من كونها دولة صغيرة إلى قوة إقليمية بين عشية وضحاها، ليس باستخدام القوة الناعمة فقط، وإنما القوة الخشنة أيضا، والأهم من ذلك القوة الذكية التي تساعد على تحقيق أهدافها.

وأدى سلوك الإمارات العدائي المدفوع بالخوف الوجودي من الإسلام السياسي وثورات الشعوب إلى جعل الإمارات تتدخل عسكريا في ليبيا واليمن لتشكيل بيئة ما بعد الثورة هناك؛ مما كلفها ثمنا باهظا وخسائر في سمعتها.

أما بالنسبة لتونس، فإن نجاح الإمارات في تعبئة وتوجيه المظالم العامة في تونس لتشجيع الرئيس "قيس سعيد" على تعطيل البرلمان وقمع الإسلاميين، أظهر أن أبو ظبي كان بإمكانها تحقيق ما هو أكثر بتكلفة أقل.

وبالتالي ربما تكون القوة الذكية والدبلوماسية في الوقت الحالي مميزات أكثر فعالية للإمارات التي ترى نفسها قوة إقليمية.

ويمكن للإمارات من خلال بناء شبكات العلاقات، واتخاذ مواقف يستفيد منها الطرفان في كل القضايا المطروحة، أن يحافظ على المصالح الإقليمية للإمارات بشكل أكثر فعالية من العقلية الصفيرية الأكثر عنفا. خصوصا بعد الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي، إذ لا يمكن لأبو ظبي تجاهل المنافسين والخصوم من أصحاب المصالح المتنافسة.

ويمكن للإمارات تعميم سلوكها البراجماتي مع إيران، في التعاطي مع ملفات أخرى. فقد أظهرت أبو ظبي سلوكا براجماتيا من خلال الحوار مع إيران عام 2019 في خضم هجمات إيرانية على البنية التحتية البحرية في الخليج، ويبدو أن "طحنون" وشقيقه "محمد بن زايد" أصبحوا أكثر اقتناعا الآن باتباع شعار: "إذا كنت لا تستطيع التغلب عليهم، انضم إليهم".

وهكذا، ففي حين أنه من المبالغة اعتبار زيارة "طحنون" إلى قطر قبولاً متأخراً بالهزيمة، إلا أنه من

المهم التغلب مؤقتاً على الاختلافات الأيديولوجية مع أقطر، لتأمين المصالح الجيوسياسية للإمارات.

ومع ذلك، فإن هذه البراجماتية الجيوسياسية ستكون مؤقتة؛ حيث تظل الاختلافات الأيديولوجية أساس المنافسة الإقليمية بين الدوحة وأبو ظبي.

وفي حين أن ذلك قد يخلق هدوءاً مهماً في بيئة المنطقة المشحونة، إلا إن استمراره سيكون محكوماً فقط بتفوق نفعه على المواجهة المباشرة.

وفي الوقت نفسه، سيوفر هذا الهدوء مساحة كافية لأبو ظبي والدوحة ليتنافسوا بوسائل بديلة؛ حيث ستستمر سرديّة كل منهما في الاشتباك مع الأخرى، ويتوقع أن يكون الاشتباك القادم للسرديات قريباً جداً مع تحرك ليبيا نحو الانتخابات.

سيناريو المشروع الإماراتي بين الفشل والنجاح:

لا يبدو المشروع الإماراتي ناجحاً بالكامل، ولا نستطيع أن نقول إنه فشل بالكلية:

يبد أن السؤال المهم هو: هل نجحت الإمارات في بناء حلمها الإمبراطوري؟

الإجابة ببساطة هي: لا.

في اليمن؛ بدا واضحاً أن لدى الإمارات أجندة خاصة هناك، وليست مجرد حليف للسعودية، ولكن هذه الأجندة تتعثر كل يوم، ويزداد التورط العسكري الإماراتي في حرب لا فائدة ولا طائل من ورائها. وقد شوّهت الحرب صورة الإمارات التي تحاول رسمها لنفسها، باعتبارها منارة للتسامح في المنطقة، وذلك نتيجة للخسائر البشرية، خاصة من الأطفال، والتجويح الذي يتعرض له الشعب اليمني. ولعل ذلك ما يفسر الانسحاب الإماراتي وإعادة الانتشار في اليمن.

يجب ابن زايد أن تُوصف بلاده بأنها "إسبرطة الصغيرة"، في إشارة إلى المدينة اليونانية التي حكمها العسكر، وكانت تتبنى سياسة توسعية عبر الحرب، ولكنه لا يدرك أن الحروب والفوضى لم تعد الوسيلة الأكثر نجاعة للسياسة الخارجية، وإنما أكثرها فشلاً وضرراً على المدى الطويل، وربما كان عليه أن يقرأ بعضاً من تاريخ إسبرطة السلطوية، الذي انتهى بهزيمة منكراً لصالح أثينا الديمقراطية"

وفي مصر؛ رغم ما يبدو استقراراً سطحياً فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تغلي، ويمكنها أن تنفجر في أية لحظة. ولم تنل أبو ظبي سوى لعنات المصريين، بسبب تدخلها في شؤونهم ودعم حكم العسكر هناك.

وفيما يخص ليبيا؛ فقد مني حفر في الآونة الأخيرة بخسائر عسكرية كبيرة وباتت كل نجاحاته العسكرية في مهب الريح، وأصبح مشروعه العسكري كله على المحك، وذلك رغم الدعم العسكري والسياسي واللوجستي الذي تقدمه له الإمارات ومصر والسعودية ودول أوروبية مثل فرنسا، وتشير التفاعلات السياسية الأخيرة أنه ربما يتم دمجها في الحياة السياسية عبر بوابة الانتخابات التي يعد لها، لكن حتى لو نجح حفر في عبور تلك العقبة على متن المليشيات المسلحة والرفض الشعبي والقبائلي له، فلن يجعل من ليبيا دولة مستقرة، وهو ما يمثل نصف فوز ونصف هزيمة.

وفي تونس أصبح واضحاً أن الإمارات تقف خلف تفويض الشرعية، بكل مؤسساتها، ولن تكون محل ترحيب من التونسيين؛ أيا كان مآل النظام الحاكم في تونس.

وبالمحصلة فإن القاسم المشترك في التدخلات الإماراتية، أنها نجحت في إقصاء الإسلاميين، لكنها لم تنجح في اتخاذ تلك الدول قاعدة لمشاريعها الاقتصادية، ولم تفلح في صناعة حلفاء سياسيين ذوي قاعدة شعبية.

أما حصار قطر؛ فقد فشل فشلاً ذريعاً، وخرجت منه قطر أكثر ثقة وتأثيراً في المنطقة. وقد فشلت كل محاولات الإمارات عزل قطر إقليمياً ودولياً، وخسرت المعركة الأخلاقية والسياسية معها.

ويبقى سؤال؛ هل الاستراتيجية الإماراتية أصيلة أم أنها مجرد ذراع لقوى أكبر تحركها لمصالحها الخاصة؟

إن الجغرافيا السياسية لا تسمح لها بأن تكون بذاتها "لاعباً دولياً"، وبالتالي ولعدة أسباب فإن الإمارات لا يمكن أن تكون قوة عسكرية مؤثرة ومتوسّعة في المنطقة، ولذلك فإننا نرجح الرؤية القائلة بأن تحركات الإمارات لبناء قواعد عسكرية ما بين (الجزر اليمنية وباب المندب ودول القرن الأفريقي) الواقعة على البحر الأحمر، أنها ليست سوى غطاء لتحركات دولية تتفّح بغطاء وتمويل خليجي.

يبقى في النهاية أن الإمارات دولة صغيرة يبلغ تعداد جيشها بضعة آلاف، وتاريخها العسكري كله لا يؤهلها لأن تكون دولة ذات وجود عسكري عابر للحدود، وهو ما يجعلها أقل قدرة على الاستمرار طويلاً في مشروعها العابر للحدود. وقد رأينا في تركيا وقطر كيف آل إسهام الإمارات محاولة تغيير النظام فيها إلى التعاون الاقتصادي مع الأولى، ومحاولات التهدة وترميم آثار الفشل مع الثانية.